الأمم المتحدة A/74/PV.41

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٤١**

الاثنين، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد البعتي (تونس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١ من جدول الأعمال

الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي

مشروع القرار (A/74/L.18)

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ليعرض مشروع القرار A/74/L.18.

السيد موري (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): بالنيابة عن حكومة اليابان، أود أن أعرض مشروع القرار A/74/L.18، المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“. وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناني للأمين العام غوتيريش وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إتاحة الفرصة لنا للقيام بذلك.

قبل أسبوعين فقط، قام قداسة البابا فرانسيس بزيارة هيروشيما وناغازاكي وألقى رسالة واضحة مفادها أن عالما خاليا من الأسلحة النووية ليس ممكنا فحسب بل ضروريا أيضا. وقد لاقت هذه الرسالة صدى عميقا لدى العديد من الناس في اليابان.

لقد أُلقيت القنبلة الذرية وانفجرت فوق ناغازاكي، حيث ظل الناس خلال حقبة إيدو يتبعون الدين المسيحي لمدة ٢٥٠ عاماً على الرغم من حظره. وقد دفعت القنبلة الذرية ببعض اليابانيين إلى الشعور بأن صلواتهم من أجل السلام لن تُستجاب، ولكن رسالة البابا أضاءت مستقبلنا بالأمل.

شهدنا على مر السنين تهديدات عديدة للسلام العالمي، بما في ذلك الحروب. إن خطاب الآنسة غريتا ثنبرغ الحماسي بشأن الاحترار العالمي قد صدم الناس في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم أنا، وهزهم وأثار إعجابهم.

لقد خاطبت الجمعية العامةللمرة الأولى في عام ٢٠٠٠، في مؤتمر قمة الألفية. وبصفتي رئيس وزراء اليابان في ذلك الوقت،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

قمت بتعزيز الأمن البشري بوصفه أحد أعمدة الدبلوماسية اليابانية ودعوتُ الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزاماتها في ذلك المجال. وأُنشئت لجنة الأمن البشري في عام ٢٠٠١ بمبادرة من حكومة اليابان والأمين العام آنذاك كوفي عنان بغية الحد بدرجة كبيرة من مستوى المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن حيثما يكون أكثر حدة وانتشارا. وفي مناسبة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠٧، ذكرتُ أن التحدي الذي يشكله تغير المناخ يرتبط ارتباطا وثيقا بهدف تحقيق الأمن البشري للجميع، ولا سيما الفقراء والضعفاء. وفي ذلك الوقت، أبرزتُ أيضا أهمية تقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أُدرجت مسألة الأمراض المعدية كموضوع رئيسي لأول مرة، عندما ظهرتْ على جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الثماني المعقود في كيوشو – أوكيناوا، الذي ترأستُ المناقشة فيه. وفي عام ٢٠٠١، حضرتُ الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانخرطتُ في حوار صريح مع الأمين العام الحالي غوتيريش، الذي ما برح يقوم بدور بارز في معالجة هذا الموضوع في الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك تم حشد الدعم لإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وعلى الرغم من هذه السنوات من السعي إلى الإسهام في عالم من السلام والازدهار، فإن الواقع القاسي فرض علي أن أعترف بمحدوديتي. ومع ذلك، فإني لن أتخلى عن عالم من السلام والازدهار مهما كان تحقيقه صعبا. إن مشروع قرار الهدنة الأولمبية (A/74/L.18) يعطيني الأمل لأنه يجعلني أدرك أنني لست وحدي. إنه تجسيد للآمال المشتركة للناس في جميع أنحاء العالم بأننا نستطيع أن نخلص العالم من النزاعات، على الأقل خلال الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين، وأن نتمكن من العيش معا في تفاهم واحترام متبادلين وبوحدة في إطار التنوع.

إنني أشعر بالتواضع حقا اليوم لتمكني من مخاطبة الأمم المتحدة للمرة الخامسة. وكلما وقفت على هذه المنصة كنت دائما أتذكر صلاتي من أجل الأمن البشري والسلام والرخاء العالميين. وأستحضر اليوم بصفة خاصة السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لشؤون اللاجئين، التي توفيت للأسف في تشرين الأول/أكتوبر. فقد كانت السيدة أوغاتا، المستشارة الخاصة للجنة المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية في طوكيو ٢٠٢٠، صديقة حقيقية. وقد رافقتني عندما زرتُ القارة الأفريقية لأول مرة في عام ٢٠٠١ بصفتي رئيس وزراء اليابان. وقادتني أنا ومجموعتنا عبر مخيم كاكوما للاجئين في كينيا. وقد انضم إليّ طوال الرحلة نائبُ كبير أمناء مجلس الوزراء في ذلك الوقت، السيد شينزو آبي، الذي تقلد فيما بعد منصب رئيس الوزراء. وقد التزمنا أنا ورئيس الوزراء آبي بمواصلة العمل من أجل السلام والرخاء العالميين، حاملين التطلعات العزيزة للسيدة الراحلة أوغاتا.

لقد تأثرتُ كثيرا بالأفكار المقنعة لرئيس اللجنة الأولمبية الدولية السيد باخ بشأن السلام العالمي خلال مناقشاتنا العديدة بشأن دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠. وقد أبلغني الرئيس باخ مرارا أنا ورئيس الوزراء آبي بأن لمبادرة الهدنة الأولمبية العالمية، في رأيه، قيمة كبيرة. ونتفق معه في ذلك. كما أَعربَ عن هذه الفكرة للقادة الذين حضروا قمة مجموعة العشرين في أوساكا في تموز/يوليه. وآمل اليوم أن أنقل هذا الشعور من خلال أعضاء الجمعية العامة إلى العالم بأسره.

إن السلام هو المفهوم المتجذّر في الروح الأولمبية. لقد تنافس اليونانيون القدماء في الألعاب الأولمبية قبل حوالي ٢٨٠٠ سنة خلت كبديل عن الانخراط في الحرب. تصب هذه الفكرة اليوم في صميم الهدنة الأولمبية. وأعتقد أن مهمتنا هي تعزيز الروح الأولمبية ونقلها إلى الأجيال المقبلة.

لقد حضرتُ دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ١٩٦٤ عندما كنتُ في السابعة والعشرين من عمري. وإذ انظر إلى الماضي، أتذكر شعورا وتقديرا كبيرين للسلام الذي سمح للرياضيين من مختلف البلدان بالاجتماع للاحتفال بالألعاب. لقد كانت الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو عام ١٩٦٤، بالنسبة للشعب الياباني، رمزا هاما لتعافيه من الحرب العالمية الثانية، حيث أظهرت للعالم كيف عادت اليابان من الدمار التام الذي واجهته قبل ١٩ عاما فقط. كما أطلقت دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤ العنان للطاقة الإيجابية للشعب الياباني وأدت إلى نمو اقتصادي هائل.

ويسرني أن الدورة الثانية للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في مدينة طوكيو نفسها، في عام ٢٠٢٠، ستظهر للعالم مدن اليابان الهادئة والناضجة تماما، فضلا عن جهودنا للتعافي في منطقة توهوكو المتضررة من الكوارث في البلد. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للمساعدة والدعم اللذين حظينا بهما من جميع أنحاء العالم بعد زلزال شرق اليابان الكبير في عام ٢٠١١. ونأمل أن تكون جهودنا للتعافي مصدرا لتشجيعالذين عانوا في اليابان وفي جميع أنحاء العالم من العواقب الوخيمة للكوارث الطبيعية. إن تشجيع بعضنا بعضا والوقوف معا سيساعدنا جميعا على أن نكون أقوى.

وتود اليابان، بعد أن أدركتْ من خلال الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين مدى قيمة السلام، أن تتيح لكل فرد في العالم فرصة لتقدير السلام من خلال الرياضة. ولهذا الغرض، وضعنا مبادرة دولية للمساهمة من خلال الرياضة تسمى مبادرة ”الرياضة من أجل الغد“، تهدف إلى إتاحة الفرص للناس للتفاعل مع أشخاص من مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم.

ونسعى إلى استخدام الرياضة لتنمية الموارد البشرية عن طريق تحديد هدف يشمل تنمية أكثر من ١٠ ملايين شخص في أكثر من ١٠٠ بلد بحلول عام ٢٠٢٠. وقد وصلنا مؤخرا إلى حد العشرة ملايين، بما في ذلك العديد من الشباب الياباني. ومن أجل تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب اللذين بنى عليهما السلام، فإن مشروع المدينة المضيفة، وهو مبادرة جديدة مرتبطة بدورة ألعاب طوكيو لعام ٢٠٢٠، سيتيح فرصة للتواصل الجماهيري الذي يتسم بالدفء بين الرياضيين وسكان المجتمعات المحلية في اليابان، الذين سيهتفون للرياضيين الذين يستضيفونهم.

إن الموضوع الرئيسي لدورة الألعاب لدينا هو الوحدة في إطار التنوع. فالسلام العالمي يمكن أن يتحقق إذا عاشت جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم معا بروح من القبول والاحترام المتبادلين. وقد وضعت اللجنة المنظمة لدورة ألعاب طوكيو لعام ٢٠٢٠ هذا الموضوع موضع التنفيذ بأن أصبحت أول لجنة منظمة في التاريخ تدير دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين من خلال منظمة واحدة. ولذلك، فقد تمكنت من توضيح الفوائد الملحوظة للوحدة في إطار التنوع. وعلاوة على ذلك، ستكون طوكيو أول مدينة تستضيف دورة الألعاب الأولمبية الصيفية للمعوقين لمرة ثانية.

ومن خلال النظرة المزدوجة للوحدة في إطار التنوع والعيش معا بسلام على كوكبنا الثمين، تلتزم دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو عام ٢٠٢٠ أيضا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا بصنع الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية للألعاب من المعادن المعاد تدويرها المستخرجة من الأجهزة الإلكترونية الصغيرة التي لم تعد تستخدم، مثل الهواتف المحمولة القديمة. وبالمثل، فإن المواد المستخدمة في شعلتي الدورة الأولمبية والدورة الأولمبية للمعوقين، التي ستبدأ رحلة نقلها في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠، تصنع جزئيا من الألومنيوم المعاد تدويره الذي استخدم أصلا في بناء وحدات الإسكان الجاهزة في أعقاب كارثة عام ٢٠١١. وسيتم صنع منصات مراسم الاحتفال بالفوز من البلاستيك المعاد تدويره، بما في ذلك النفايات البلاستيكية البحرية. ومن خلال هذه الجهود

الرائدة، نأمل أن تكون دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠ منارة تنير الطريق إلى بناء عالم مستدام، بما في ذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة.

وقد كانت بطولة كأس العالم للرغبي عام ٢٠١٩، التي استضافتها اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر، هي أول بطولة كأس عالم تقام في آسيا وأول بطولة كأس عالم تقام خارج البلدان المتقدمة النمو التي تمارس فيها لعبة الرغبي على نطاق واسع. وقد أشاد السير وليام بلاكليدج بومونت، رئيس الاتحاد الدولي للرغبي، بالنجاح الملحوظ للبطولة قائلا إنها ”ربما أعظم كأس عالم للرغبي“ في تاريخ البطولة البالغ عمره ٣٢ عاما. فقد بلغت نسبة مشاهدة التلفزيون ذروتها بمعدل ٥٣,٧ في المائة من سكان اليابان، وبلغ عدد الزوار إلى مناطق تجمع المشجعين الستة عشر في جميع أنحاء اليابان رقما قياسيا جديدا، بزيارة حوالي ١,١٣ مليون شخص. وكان للتواصل الوثيق في ٥٥ معسكرا للفرق منتشرة في ٦١ بلدية حظا كبيرا في تعزيز السلام العالمي، فضلا عن قضية دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو عام ٢٠٢٠ في العام المقبل. وسنبذل قصارى جهدنا لتوسيع نطاق التجربة الناجحة لكأس العالم للرغبي لتتحقق في دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠. فقد كان كل مكان تذهب إليه تجده مكتظا. وكما قلت في أماكن أخرى، لم يكن الناس يدركون أن هناك الكثير من مشجعي الرغبي في اليابان. ويأتي عددهم الكبير – فضلا عن النجاح الكبير الذي حققه كأس العالم للرغبي بشكل عام – من التواصل الوثيق بين الرياضيين والبلديات المحلية.

وأعتقد أن الأمر الرائع الذي يميز الرياضة هو البهجة التي تأتي مع التغلب على تحديات تحقيق ما كان يعتقد في السابق أنه لا يمكن تحقيقه. إنني سأبلغ الثانية والثمانين من عمري في العام القادم. وقد تكون هذه آخر فرصة أقف فيها أمام الجمعية العامة. إن ما تعلمته من خلال الرياضة قد أصقل مسيرتي السياسية وحياتي طوال هذه السنوات. ومن خلال إظهار أنه يمكن تحقيق المستحيل عن طريق الرياضة، يحدونا الأمل أن نبرهن على أن الحروب يمكن أن تختفي من العالم، ليس فقط أثناء الألعاب الأولمبية ولكن إلى الأبد. وإذا تحلى القادة بما يكفي من الشجاعة لتبادل آرائهم علنا مهما كانت صعوبة القيام بذلك، يمكن أن تحل الاتفاقات محل القتال.

وعلى الصعيد الدولي، تتزايد التوترات. وتعاني البلدان الصغيرة من المواجهة بين البلدان الكبيرة، ولا يمكننا أن نغفل معاناة الضعفاء. ولذلك، أود أن أكرر دعائي من أجل تحقيق السلام والازدهار في العالم، وأن أعرب مرة أخرى عن اعتقادي بأن الرياضة، على نحو ما ورد في رؤية ألعاب طوكيو لعام ٢٠٢٠، لديها القدرة على تغيير العالم والمستقبل.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة اليوم بأن أكثر من ١٨٠ دولة عضوا تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.18، المقدم من اليابان. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني للجمعية العامة على منحي هذه الفرصة لمخاطبة هذه الهيئة وأطلب الدعم من جميع أعضائها لاعتماد مشروع القرار اليوم.

الرئيس بالنيابة: يسعدني باسمكم جميعا أن أتقدم لمعالي السيد موري، رئيس اللجنة المنظمة لدورة طوكيو للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين، وأعبر له عن عميق تقديرنا لما جاء في كلمته من عمق بخصوص الدور الذي تلعبه العلاقات المتعددة الأطراف، وكذلك الرياضة والألعاب الأولمبية في توطيد العلاقات بين أعضاء المجموعة الدولية.

السيدة حرقوص (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية أن أشارك في هذه المناقشة الهامة حول تسخير الرياضة من أجل السلام والتنمية. وسأتطرق اليوم بإيجاز إلى أولويات بلدي، حيث تؤمن دولة الإمارات بأهمية دور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوظيفها في خدمة البشرية والسلام.

كما يسرنا اليوم الانضمام إلى أكثر من ١٧٠ دولة في تقديم مشروع القرار A/74/L.18.

تؤمن دولة الإمارات بأهمية تنمية القدرات الرياضية، وتحديدا للأشخاص ذوي الإعاقة – أو كما نطلق عليهم في بلدي أصحاب الهمم. ويأتي ذلك في إطار التزام بلدي بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإدراك التام لأهمية إدماجهم في المجتمع، حيث استضافت دولة الإمارات الألعاب الأولمبية العالمية الخاصة في أبو ظبي، والتي شارك فيها أكثر من ٧٥٠٠ رياضي من أكثر من ١٩٠ دولة. وهي أول دورة أولمبية خاصة تقام في منطقة الشرق الأوسط منذ تأسيس الأولمبياد الخاص قبل أكثر من ٥٠ عاما. واستضاف بلدي في الشهر الماضي بطولة العالم لألعاب القوى لأصحاب الهمم في دبي، حيث توافد أكثر من ١ ٤٠٠ رياضي من ١٢٢ دولة للتنافس في سباقات المضمار والميدان. وتعد البطولة هي المحطة التأهيلية الأخيرة لدورة طوكيو للألعاب الأولمبية للمعوقين عام ٢٠٢٠.

ويولي بلدي اهتماما خاصا لبناء مجتمع يتمتع بمستوى معرفي وثقافي عال عن رياضة الجيو – جيتسو، لكونها رياضة ملهمة تسهم في تعزيز الانضباط واحترام المنافس والصبر والتحمل والثقة بالنفس. وفي هذا الصدد، استضافت دولة الإمارات بطولة العالم للجيو – جيتسو في الشهر الماضي، والتي جمعت ١٥٠٠ لاعب ولاعبة من أكثر من ٦٥ دولة حول العالم تحت مظلة واحدة، حيث شارك هذا العام فريق نسائي من دولة الإمارات. وأقيمت البطولة، ولأول مرة، بشكل مجمع يضم جميع الفئات المختلفة. وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ رياضة الجيو – جيتسو في مكان واحد وفي وقت واحد.

وكذلك يسعى بلدي إلى تنمية المواهب الرياضية الشابة ودعمها من خلال عقد جلسات للنقاش وتبادل الأفكار مع صانعي القرار، حيث عقد شباب بلدي مؤخرا حلقة شبابية حول موضوع قيادات شابة رياضية. وارتكزت على ثلاثة محاور تتمثل في أبرز التحديات التي تمكنت القيادات الرياضية الشابة في الدولة من تخطيها بنجاح، والمساقات الأكاديمية المرتبطة بالإدارة الرياضية وآليات تبوء المناصب الرياضية في مختلف المجالات الرياضية.

ومع اقتراب أولمبياد طوكيو لعام ٢٠٢٠، نظمت بلادي مؤتمر الإبداع الرياضي الدولي تحت شعار ”التسامح والسلام في الرياضة“ وتحدثت فيه مجموعة من الأبطال الشباب ممن أحرزوا ميداليات في أولمبياد ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٦ وأولمبياد الشباب لعام ٢٠١٨ في الأرجنتين. وذلك ضمن جهود الدولة في دعم الرياضيين العرب والشباب وتحفيزهم لتحقيق المزيد من الإنجازات والألقاب الأولمبية والعالمية، وفي مقدمتها أولمبياد طوكيو في عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، فإن استضافة بلادي لكل هذه البطولات العالمية واستقبالها لنخبة من الرياضيين من مختلف دول العالم لا يتماشى مع خطة عمل الأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام فحسب، بل يأتي كذلك تجسيدا لشعار التسامح الذي اعتمدته دولة الإمارات رمزا لعام ٢٠١٩. ومع اقتراب حلول الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في العام المقبل، نرى أن هذه فرصة هامة للتذكير بأهمية ودور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية والسلام وفي غرس القيم النبيلة بين شعوب العالم.

السيدة شريف (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر ملديف أن تؤيد مشروع قرار اليوم المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي“ (A/74/L.18) وأن تشارك في تقديمه. وتشكر ملديف اليابان على جهودها الناجحة في تنسيق مشروع القرار. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهاني وفد بلدي وأطيب تمنياته لليابان على استضافتها دورة الألعاب الأوليمبية الوشيكة في طوكيو عام ٢٠٢٠. ونحن على ثقة من أن هذه الألعاب الأولمبية ستكون

فرصة هامة للجمع بين الناس وتسخير قوة الرياضة في تعزيز السلام، والتسامح والتضامن.

فمن شأن الرياضة أن تضمد الجراح، وترأب الصدوع وتدفع الناس إلى تجاوز خلافاتهم. ولدى الرياضة القدرة على تغيير العالم وتحويل البشرية. وقد ساعدت الرياضة، ولا سيما المثل الأعلى الأوليمبي، على الجمع بين أشخاص من مختلف الثقافات والجنسيات، وواصلت تعزيز التفاهم المتبادل من خلال روح الصداقة واللعب النظيف. وحتى يومنا هذا، لا ترمز الشعلة الأولمبية إلى الإنجازات في مجال الرياضة فحسب، بل أيضا إلى جسر يجمع بين مختلف المجتمعات المحلية ويعزز التسامح والإدماج الاجتماعي. هي ذي روح الألعاب الأوليمبية. وملديف فخورة بمشاركتها النشطة في الحركة الأولمبية منذ عام ١٩٨٨. ومنذ تولي الرئيس إبراهيم محمد صليح، رئيس ملديف، منصبه في عام ٢٠١٨، أعطى أولوية عالية لتعزيز التعليم، والشمول وتحسين الصحة من خلال الرياضة، مما يعزز التسامح والتفاهم والتعاون داخل المجتمع.

ولا تزال ملديف تستثمر بشكل كبير في الهياكل الأساسية الرياضية وتشجع إتاحة الفرص للجميع. وقد جعلت ملديف من تعيين مسؤول محلي معني بالرياضة في كل جزيرة من جزرها سياسةً تتبعها، مما سيتيح تحقيق المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة في الفرق الرياضية الوطنية وتعزيز مشاركة المرأة في مجال الرياضة، وهو ما سيشجع بدوره على تفكيك القوالب النمطية الجنسانية التقليدية. وسيشجع الاستثمار في الرياضة الشبابَ على زيادة مشاركتهم في مختلف الميادين الرياضية ويساعدهم على تطوير مهاراتهم القيادية ليصبحوا قدوة حسنة في مجتمعاتهم المحلية ويعززوا التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويكتسي تنفيذ البرامج الرياضية على الصعيدين الوطني والمحلي أهمية لتيسير التنمية المستدامة والتعايش السلمي. ويتجذر التزامنا بالاستثمار في الرياضة في اقتناعنا بأن من شأن الرياضة أن تعزز السلام والتنمية، على النحو المبين في جميع الأهداف السبعة عشر المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتفخر ملديف بكونها ستستضيف الدورة الحادية عشرة لألعاب جزر المحيط الهندي في عام ٢٠٢٣، التي ستكون أول مرة تستضيف فيها ملديف هذه الألعاب، التي ما برحت تعقد بين الدول الجزرية في المحيط الهندي منذ ٤٣ عاما. وترى ملديف أن تنظيم هذا الحدث لن يساعدنا على تعزيز الرياضة على صعيد البلد فحسب، بل سيساعد أيضا على الجمع بين الأجيال المقبلة في تعاون ووئام. وتعتقد ملديف أن ألعاب جزر المحيط الهندي ستعزز الصداقة والتفاهم المتبادل وستنبثق منها روح تضامن بين جميع الدول المشاركة، من خلال التعاون الإقليمي.

وتولي الحكومة أولوية عالية لتنشئة جيل جديد من الملديفيين النشطين والمدركين لأهمية الصحة. وقد استهللنا مؤخرا حملة ”تعزيز اللياقة البدنية في ملديف“ للتأكيد على الأهمية الوطنية التي يكتسيها تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في إيجاد أمة أكثر صحة ولياقة. ومن أجل تعزيز الرياضة بوصفها أداة لتحقيق السلام والتنمية، من المهم أن تكون السياسات الرياضية شاملة للجميع وألا تترك أحدا خلف الركب. وتعتزم الحكومة تعديل ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من المرافق الرياضية بحلول عام ٢٠٢٣ من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الانتفاع بها وإتاحة فرص متكافئة للنساء والفتيات للمشاركة على نحو أكمل في البرامج الرياضية الوطنية.

وما من نشاط اجتماعي يجمع حشوداً من الناس بهذا القدر في ظل أجواء تفيض شغفاً ومتعة أكثر من الرياضة. وبغض النظر عن العمر أو نوع الجنس، يجد الجميع متعة في الرياضة. إذ تلهم الرياضة قضية أنبل، وهي روح التسامح، والتكاتف، والاحترام والإدماج الاجتماعي. ويجب أن نواصل الاعتراف حقا بالقوة التي تتمتع بها الرياضة لتغيير حياة الأفراد

وإعادة بناء المجتمعات المحلية من أجل تحقيق قدر أكبر من السلام، والرخاء والقدرة على الصمود.

السيد الكواري (قطر): يسرنا المشاركة في هذه المناقشة الهامة والانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“ (A/74/L.18) الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم. ونرحب بمضمونه الذي يبرز مساهمة الرياضة في مجالات عديدة هامة تشمل تعزيز التسامح والتفاهم بين الشعوب والأمم، والتعليم، والتنمية المستدامة، والتضامن، والانصاف، والإدماج الاجتماعي، والصحة، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

وتحظى الرياضة باهتمام خاص ومتميز في دولة قطر وذلك انطلاقا من إدراكها لقدرة الرياضة على إحداث تغيير اجتماعي إيجابي من شأنه أن يعزز السلام والتنمية. وتحقيقا لرؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، فقد استثمرت الدولة بشكل كبير في بناء وتطوير المرافق الرياضية وتطوير البنى التحتية وفقا للمعايير الدولية. مما أهلها لاستضافة مناسبات رياضية كبرى بنجاح كبير مثل الألعاب الأولمية الآسيوية في عام ٢٠٠٦، وبطولة العالم لألعاب القوى للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٥، وغيرها من البطولات العالمية. كما ستستضيف دولة قطر هذا الأسبوع بطولة كأس العالم للأندية ٢٠١٩.

وتتطلع دولة قطر إلى استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢، التي تُعد الأولى في الشرق الأوسط والعالم العربي. وقد سُخرت كل الإمكانيات اللازمة لجعلها بطولة تاريخية تخلق إرثا دائما لدولة قطر والمنطقة والعالم، وتسهم بشكل كبير في الترويج لقيم السلام والتفاهم بين كافة شعوب العالم.

وتقوم اللجنة العليا للمشاريع والإرث بدور متميز ورائد لتحقيق هذه الغايات. فقد تم إطلاق عدد من البرامج والمبادرات المختلفة، نذكر منها برنامج ”تحدي ٢٢“، وبرنامج ”الجيل المبهر“، ومعهد جسور، لتمكين الشباب العربي وضمان مشاركتهم في التحضيرات لاستضافة البطولة، وتأمين الفرص والمهارات اللازمة لهم لبناء مستقبل أفضل.

كما نود أن نشير إلى دور اللجنة الأولمبية القطرية التي حققت إنجازات ملموسة على المستوى الوطني والدولي في دعم الحركة الأولمبية وفقًا لمبادئ الميثاق الأولمبي ونشر الثقافة الأولمبية على أوسع نطاق. كما وتعمل على تشجيع المجتمع على المشاركة في الرياضة في جميع المراحل وتنمية الرياضيين والمدربين والمسؤولين بمستوى عالمي، علاوة على استضافة الأحداث الرياضية المحلية والإقليمية والدولية.

وبصفة دولة قطر الدولة المستضيفة لبطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢، تسعى إلى أن تكون البطولة صديقة للبيئة وأن تكون أول بطولة محايدة الكربون عبر استخدام الطاقة الشمسية في الملاعب وتكنولوجيا تبريد وإضاءة موفرة للطاقة والمياه.

وتسعى دولة قطر من خلال مجموعة أصدقاء الرياضة من أجل التنمية المستدامة، التي ترأسها بالشراكة مع إمارة موناكو، إلى تعزيز التعاون على المستوى الدولي لإبراز الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الرياضة في تحفيز التنمية المستدامة والسلام، لا سيما من خلال تشجيع التسامح والاحترام وتمكين المجتمعات.

وتولي دولة قطر اهتماما لمسألة منع الهجمات الإرهابية على الأهداف غير المحصنة التي تشمل المنشآت الرياضية. وتساهم بالخبرات والقدرات التي اكتسبتها في تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات بالشراكة مع الجهات الدولية المعنية. وقد تم توقيع اتفاق بين المركز الدولي للأمن الرياضي، وهي مؤسسة غير ربحية مقرها الدوحة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتأسيس تعاون جديد لحماية المناسبات الرياضية الكبرى ومنع التطرف المفضي إلى الإرهاب من خلال الرياضة.

وفي إطار إدراكنا لأهمية الرياضة في منع التطرف العنيف، فقد شاركنا مع الولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظمة ”كرة القدم من أجل السلام“ في تنظيم مناسبة خاصة على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي حول تعزيز قدرة الرياضة على منع التطرف العنيف. وبالمثل، تدعم دولة قطر الجهود المبذولة لمنع الجريمة والعنف لدى الشباب من خلال البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي تمكن من الوصول إلى ما يزيد عن ٦٠٠٠ شاب وشابة ضمن برنامج تدريب على المهارات الحياتية من خلال الرياضة بهدف الوقاية من الإجرام والعنف وتعاطي المخدرات، تحت شعار ”اصطفوا، وأوفوا“.

ختاما، أود أن أجدد التزام دولة قطر بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة البارالمبية الدولية في جهودهما الرامية إلى جعل الرياضة أداة لتعزيز السلام والحوار والمصالحة.

السيدة بيكو (موناكو) (*تكلمت بالفرنسية*): اليوم تجدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ثقتها في قوة الرياضة باعتماد مشروع القرار A/74/L.18 بشأن بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي.

سوف نشهد في غضون بضعة أشهر مرة أخرى إيقاع الأحداث وعروض الرياضيين الأولمبيين ورياضيي أولمبياد المعاقين الذين يلهموننا بالإنجازات التي يحققونها وبتفوقهم. حين تُضاء الشعلة الأولمبية في طوكيو في تموز/يوليه، سوف تتشرف اليابان باستضافة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين للمرة الرابعة، وذلك بعد مجرد بضعة أشهر من نجاح كأس العالم للعبة الرغبي. وأثني على الوفد الياباني لمشروع القرار الذي سنعتمده.

إن إدخال رياضات جديدة مثل البيسبول/السوفتبول (الكرة اللينة)، ورياضة التسلق، والكاراتيه، والتزحلق على الجليد، وركوب الأمواج، هو شاهد على الطموح المعلن لجذب أجيال جديدة. وفي هذا الصدد، فإن نجاح دورة الألعاب الأولمبية للشباب، التي عُقدت في بوينس آيرس في عام ٢٠١٨، قد ساعد على تعزيز الصلة بين الحركة الأولمبية والشباب في جميع أنحاء العالم. ننتظر بفارغ الصبر الألعاب التي سيتم تنظيمها في لوزان في غضون أسابيع قليلة.

اليابان، التي تستضيف الدورة الثانية والثلاثين للألعاب الأولمبية والدورة السادسة عشرة للألعاب الأولمبية للمعاقين، تسعى إلى مشاركة الشباب وجميع الناس في هذا الحدث العالمي بامتياز. ومن خلال برامج مبادرتي ”الرياضة من أجل الغد“ والمدن المضيفة“، ستتيح ألعاب طوكيو الفرصة لإقامة شراكات وعلاقات جديدة بين الأشخاص والرياضيين من جميع البلدان. إن المبدأ التوجيهي الذي وضعته لجنة طوكيو المنظمة للألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين وشعاره ”معاً إلى الأفضل: من أجل كوكب الأرض وسكانه“، هو إشارة قوية على الانفتاح والتلاقي والتبادل والود التي ستمتد إلى ما هو أبعد من القرية الأولمبية .

من نواح كثيرة، لا يقتصر تراث الألعاب على سياق الرياضة. فلننظر على سبيل المثال في رسالة الأمل التي أطلقها استعراض الرياضيين من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت علم واحد في بيونغشانغ، ورسالة الوحدة التي أطلقها فريق اللاجئين. ونرحب أيضا بخارطة الطريق الاستراتيجية لجدول الأعمال الأولمبي لعام ٢٠٢٠ الخاصة باللجنة الأولمبية الدولية، والتي كانت الموجه في إحراز ذلك التقدم. وقد اتخذت اللجنة أيضًا خطوات لجعل عملية تقديم العطاءات والألعاب أكثر استدامة حتى تتمكن المدن المضيفة، على المدى الطويل، من الاستفادة من زخم الألعاب، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، ولفائدة المقيمين والمستخدمين في المستقبل على حد سواء.

إننا نحث اللجنة الأولمبية الدولية على مواصلة عملها الهادف إلى تعزيز دور الرياضة والسياسة العامة. إن عملها هذا يتماشى أيضا مع أهدافنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، وإجراءات

اللجنة الأولمبية والأمم المتحدة لبلوغ هذه الغاية تعزز بعضها البعض. إن اللجنة هي لاعب رئيسي بفضل شراكتها والتزامها الطويل الأمد بالرياضة من أجل التنمية والسلام، وكذلك في مجال المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز.

في حين تم الاعتراف بإسهام الرياضة في إيجاد عالم أفضل وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٩٣، إلا أنه يمكن مواصلة تطوير توافقها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أن خطة عمل كازان هي عنصر أساسي في توجيه حكوماتنا. المساواة بين الجنسين، والتكامل، والتعليم، والإدماج الاجتماعي، والإدماج المهني، وتعزيز أنماط الحياة الصحية – فلا يوجد مجال لا تشكل الرياضة فيه أداة بالغة الأهمية.

وفي مجال السلم والأمن الرياضة هي أيضًا أداة مناسبة للمصالحة ومنع التطرف العنيف. فمن خلال قدرتها على الجمع بين الناس وتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادل ومنع جميع أشكال التمييز توفر الرياضة ساحات للتفاعل بين المجتمعات والأفراد الذين دون ذلك لن يكون لهم اتصال مع بعضهم البعض. بالإضافة إلى ذلك فإن أمن المناسبات الرياضية العالمية، وخاصة الألعاب الأولمبية، هو أحد التحديات الرئيسية التي يجب على جميع المنظمين مراعاتها، ونحن نشكرهم على ذلك.

إن فريق أصدقاء الرياضة من أجل التنمية والسلام، الذي يسعدني أن أشارك في رئاسته مع ممثل قطر السفير آل ثاني، قد حافظ على دوره وأماكن اجتماعه مع العدد المتزايد باستمرار من ممثلي البلدان الصديقة، وكذلك بمشاركة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، التي هي مركز التنسيق داخل الأمانة العامة، وإدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي، لأنه يجب علينا التواصل والمساعدة في زيادة الوعي عبر الرياضة بما تفعله الأمم المتحدة لجميع سكان العالم.

وعلى مدار العام، ما فتئ وفد بلدي يشير إلى مساهمة الرياضة على هامش اجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة، ولجان هيئات المعاهدات مثل اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، يتجلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الكيانات الرياضية ذات الشهرة العالمية في نوادي كرة القدم الكبرى ذات الأسس والهويات القوية. إذ تقوم بدعم برامج ينتفع بها آلاف الشباب الذين يتعلمون القيم التي ستلازمهم بقية حياتهم.

والرياضة أيضا وسيلة لزيادة الوعي بالمسائل الرئيسية في مجتمعاتنا، مثل الصعوبات التي تواجهها الرياضيات، حتى على صعيد المحترفين، وفوارق الأجور والجوائز التي لا تزال واسعة جدا في العديد من الرياضات والمنافسات. وقد نوقشت هذه المسائل مع فريق ”نادي جيروندان دي بوردو“ ورئيسه، اللذين شاطرا الدول الأعضاء خبراتهما.

وإذ ندرك أن الرياضة، كما الروح الأولمبية، أسلوب تفكير وفلسفة حياة، فقد نظمنا هذا العام مرة أخرى، بقيادة الدكتور جوردان ميتزل من مستشفى الجراحة الخاصة في نيويورك، وهو أيضا مؤلف ورياضي يمارس الترياثلون، حصتي تمارين رياضية من نوع ”آيرن سترنث“ Ironstrengths في الأمم المتحدة. وتتيح هذه الرياضة الودية مكانا يلتقي فيه سكان نيويورك بأشخاص من الدول الأعضاء وتمكن المشاركين من التعرف على دور الرياضة في تحقيق التنمية والسلام وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل سعي مستمر للوصول إلى شباب مدينة نيويورك، أتاح حدثان رياضيان لعشرات من شباب نيويورك فرصا فريدة للدخول إلى الأمم المتحدة، والتعرف على خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ولعب كرة السلة داخل منظمة الأمم المتحدة.

وبفضل زخم صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، وهو عضو في اللجنة الأولمبية الدولية منذ عام ١٩٨٥ ورئيس اللجنة الأولمبية لموناكو، فإن الرياضة ومساهمتها في التنمية المستدامة هي إحدى أولويات إمارة موناكو. وتوفر موناكو لجميع مواطنيها والمقيمين فيها، من أطفال المدارس الابتدائية إلى البالغين، مرافق رياضية عالية الجودة تمكنهم من المشاركة بانتظام في الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية والشبابية بروح من الأخوة مع الأسرة الأولمبية كافة.

ونرجو أن تتوج دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو بالنجاح، وأن يعكف جميع الرياضيين المشاركين فيها على إحياء الروح الأولمبية والمثل الأولمبي الأعلى.

السيد أنغ (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لليابان على ما اضطلعت به من عمل بشأن مشروع القرار A/74/L.18، المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى“. ويسر سنغافورة أن تشارك في تقديم مشروع القرار ونتمنى لليابان كل النجاح في استضافة الألعاب الأوليمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في عام ٢٠٢٠.

إن الرياضة ظاهرة تعود على المجتمعات بمنافع ملموسة وغير مرئية على حد سواء. فلدى الرياضة قدرة فريدة على الجمع بين مختلف الناس والمجتمعات. ونحتفي بأبطالنا الرياضيين بوصفنا أمةً. ونشارك في الأنشطة الرياضية مع أفراد الأسرة، والأصدقاء والزملاء والغرباء، مما يوطد روابطنا خلال هذه العملية. وبفضل الرياضة، نعلّم أطفالنا القيم، مثل الاهتمام بالآخرين في المجتمع. كما أن الرياضة من العناصر التمكينية الهامة للتنمية المستدامة، ويُعترف لها بالإسهام في التنمية والسلام، وتعزيز التسامح والاحترام، وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية.

وهي جزء هام من عملية بناء الدولة والهوية الوطنية في سنغافورة. وفي عام ٢٠١٢، استهللنا ”رؤية عام ٢٠٣٠“، وهي الخطة الرياضية الوطنية في سنغافورة، التي تمكّن السنغافوريين من العيش على نحو أفضل بفضل الرياضة. وتعتبر رؤية عام ٢٠٣٠ الرياضة قوة دافعة للتغيير الإيجابي من خلال تعزيز الأفراد، والمجتمعات المحلية والأمة بفضل توفير الفرص الرياضية طيلة الحياة. وها نحن اليوم نشهد الأثر الإيجابي لتلك المبادرة. إذ زادت مستويات النشاط البدني الإجمالية على نطاق مختلف الفئات العمرية، فضلا عن النسبة المئوية للسنغافوريين الذين يعتبرون الرياضة نشاطا يعزز التماسك الاجتماعي.

وفي سنغافورة، تضطلع الرياضة بدور رئيسي في الجمع بين سنغافوريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والتعليمية، والأعراق والأديان. وفي إطار رؤية عام ٢٠٣٠، توجه الخطة الرئيسية للمرافق الرياضية عملية استحداث مراكز مجتمعية وفضاءات مبتكرة لتلبية الاحتياجات الرياضية على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المدن والأحياء، بحيث يتمكن معظم السنغافوريين من الوصول إلى الرياضات العامة والمرافق الترفيهية على بعد مسافة قصيرة من منازلهم. كما أنشأنا ActiveSG بوصفها الحركة الوطنية للرياضة والنشاط البدني، التي تعمل على دمج وتفعيل الفضاءات والبرامج والشراكات لتوفير فرص رياضية للجميع. ويوجد الآن أكثر من ١,٨٥ مليون عضو في حركة ActiveSG وأكثر من ١٠ ٠٠٠ برنامج تابع لها معني بالأطفال، والبالغين، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يتيح لهم فرصاً لممارسة التمارين الرياضية واللعب معاً.

ونحن نؤمن إيمانا قويا برياضة لا تعرف الحدود – وبأن الرياضة ينبغي أن تكون شاملة للجميع وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها، بغض النظر عن السن، أو القدرة، أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي. وقد استُهلت مبادرة SportCares في عام ٢٠١٢ بوصفها قوة تعود بالمنفعة على المجتمع وترمي إلى استيعاب الشباب المعرضين للخطر والتخفيف من جنوح الشباب. وتوفر برامجُ من قبيل ”أضواء ليلة السبت“ محفلا

للشباب المعرضين للخطر للعب كرة القدم وتلقي تدريب رسمي في هذا المجال، مع تعلم المهارات الحياتية والقيم. وقد نمت تلك المبادرة منذ ذلك الحين لتشمل برامج لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن حركتنا الوطنية التطوعية في مجال الرياضة، فريق نيلا، تتيح فرصاً للجمع بين مختلف شرائح المجتمع لرد العطاء إلى ذلك المجتمع من خلال تشاطر شغف الرياضة. وقد ساهم متطوعو فريق نيلا في نجاح العديد من الأحداث الرياضية التي استضافتها سنغافورة، مثل دورة ألعاب جنوب شرق آسيا الثامنة والعشرين.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، تتجاوز الرياضة الحدود الوطنية وتضطلع بدور هام في الجمع بين الناس وبناء الجسور والتفاهم بين المجتمعات. وإذ نتحدث، يتنافس أكثر من ٥٠٠٠ رياضي في ٥٦ اختصاصا رياضيا في دورة ألعاب جنوب شرق آسيا الثلاثين، في الفلبين، بروح من المنافسة الودية التي تعكس وتؤكد مجددا روابط الصداقة والروابط الاجتماعية والأسرية الوثيقة بين شعوب وبلدان منطقتنا.

وتجدد سنغافورة دعوتها إلى الاستفادة من قيمة الرياضة والاعتراف بها بغية بناء مستقبل أكثر شمولا، واستدامة وازدهارا لشعوبنا.

السيدة تيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ القرن الثامن قبل الميلاد، كانت الألعاب الأوليمبية القديمة قوة للسلام والتضامن بين الدول – المدن اليونانية القديمة التي كان بوسعها أن تعلن هدنة لمدة سبعة أيام قبل بداية الألعاب وبعدها. وكان الهدف النهائي من ذلك هو السير السلمي للألعاب، الذي يتم ضمانه من خلال حماية المدينة من الغزو وأمر الشعب وسلطات الدولة بالامتناع عن عرقلة المرور الآمن للرياضيين. ووفقا لما جاء عن ثوسيديدس، عندما كانت الدول تنتهك الهدنة، كان رياضيوها يمنعون من المشاركة في الألعاب.

إذ تعود نشأة مفهوم الهدنة الأوليمبية إلى العصور القديمة وقد ظل هذا المفهوم قائما على مدى ٢٠٠ ١ عام. واعتبر الإغريق الألعاب فرصة للاستعاضة عن النزاع بالمنافسة الودية. ومع ذلك، فإن المثل الأعلى للهدنة الأولمبية كان أيضا ذا أهمية كبيرة لإحياء الألعاب الأولمبية في العصر الحديث بوصفها كأداة لا تُقدر بثمن للنهوض بالتعاون الدولي وتعزيز السلام العالمي.

وفي عالم اليوم، أصبح التركيز على السلام الأولمبي سمة رئيسية للأيديولوجية الأولمبية الحديثة. وأضفى تأسيس ”المركز الدولي للهدنة الأولمبية“، الذي تعاونت اليونان بنشاط مع اللجنة الأولمبية الدولية من أجل إنشائه، دينامية جديدة على السعي لتحقيق السلام. والأهم من ذلك أن إدراج الهدنة الأولمبية في إطار الأمم المتحدة من خلال اعتماد القرارات ذات الصلة قد منح دورًا مميزًا للمثل الأعلى. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه في عالم تسوده الخلافات وانعدام المساواة والنزاعات، فإن الاتفاق على هدنة مؤقتة يشكل إنجازاً للمجتمع الدولي. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية مواصلة الترويج للهدنة الأولمبية وعدم ادخار أي جهد لضمان تنفيذها الفعلي.

وستستضيف اليابان في عام ٢٠٢٠ دورة طوكيو الأولمبية والألعاب الصيفية الشتوية للمعوقين. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لليابان كل النجاح في هذا المسعى الصعب. وبالنسبة لبقيتنا، تتمثل مهمتنا في الوفاء بمسؤولياتنا من خلال الالتزام بالهدنة الأولمبية ومن ثم جعل السلام هدفًا يمكن تحقيقه. ويجب أن نجد جميعًا مصدر إلهام في الألعاب الأولمبية المقرر تنظيمها في العام المقبل وأن نفكر في كيفية استخدام الرياضة كأداة مفيدة لتخفيف التوترات وبناء الجسور.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يؤيد الوفد الصيني اعتماد مشروع القرار A/74/L.18، بشأن بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي لأنه يمثل دعوة إلى تحقيق العدالة من قبل جميع الدول الأعضاء. وتتمنى

الصين لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية الثانية والثلاثين في طوكيو كل النجاح. ونرحب أيضا بمشاركة السيد باخ، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية ووفد اليابان في جلسة اليوم. وبصفة الصين أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار بشأن الهدنة الأولمبية، فإنها تحث جميع الدول الأعضاء على التصرف وفقًا لأحكام مشروع القرار بالسعي إلى تضييق هوة الخلافات وحل للنزاعات وإنهاء أي استخدام للقوة العسكرية ووضع حد للأعمال العدائية خلال الألعاب الأولمبية.

إن الرياضة عامل مهم لتحقيق التنمية الاجتماعية ولتقدم البشرية. وتشكل الروح الأولمبية الطموح المشترك للشعوب في جميع أنحاء العالم لأنها تعزز الوحدة والصداقة والسلام والمبادلات بين البلدان وتكامل الحضارات، وكذلك تعايشها المتناغم. والألعاب الأولمبية ليست مجرد ساحة للرياضيين ولكنها أيضًا جسر صداقة لشعوب جميع البلدان، حيث تجمع الألعاب الأولمبية الحديثة بين أشخاص من مختلف البلدان والأعراق والخلفيات الثقافية وتعزز التفاهم والتماسك الاجتماعي إلى جانب إسهامها بشكل كبير في تحقيق السلام والتنمية العالميين.

ويواجه المجتمع الدولي في جميع أنحاء العالم تحديات متعددة. فقد أدت النزعة الأحادية والحمائية وسلوك التسلط إلى تقويض تعددية الأطراف بشدة والإخلال بسيادة القانون الدولي، وهو ما أدى أيضا إلى مواجهة غير ضرورية وأضعف الثقة المتبادلة والصداقة والتعاون بين شعوب جميع البلدان. ويشعر العديد من الخبراء بالقلق من أن العالم سيشهد انقسامًا. فالمجتمع الدولي في مفترق طرق. فهل نريد تعددية الأطراف أم الأحادية، الوحدة أم الانقسام، التعاون أم المواجهة، التقدم أم التراجع؟ ونهج الصين تجاه هذه القضايا الرئيسية واضح للغاية. فنحن نؤيد بقوة تعددية الأطراف والأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة وندعم الإنصاف والعدالة بما يتماشى مع الواقع الحالي وننادي ببناء عالم يحقق المنفعة المتبادلة ومستقبل مشترك. وستعمل الصين دائمًا على تعزيز السلام العالمي وستقوم بالإسهام في التنمية العالمية والدفاع عن النظام الدولي والعمل على بناء مجتمع يحقق مستقبلا مشتركا للبشرية.

كما ستستضيف بيجين في عام ٢٠٢٢ دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الرابعة والعشرين التي تمثل عودة الألعاب الأولمبية الشتوية إلى مدينة استضافت بنجاح الألعاب الأولمبية الصيفية التاسعة والعشرين. وستعمل الصين عن كثب مع اللجنة الأولمبية الدولية لتنظيم ألعاب أولمبية ناجحة واستثنائية وممتازة للعالم، مما سيعزز تطوير الألعاب الأولمبية والرياضات الشتوية ويبرز بالكامل دور الرياضة الإيجابي في تحقيق السلام والتنمية على الصعيد العالمي والتواصل بين الشعوب.

وسننظم دورة ألعاب أولمبية خضراء ونعطي الأولوية للاعتبارات البيئية والحفاظ على الموارد وعدم الإضرار بالبيئة من خلال وضع وتنفيذ خطة عمل منخفضة الكربون حيث سيتم استخدام الطاقة المتجددة في جميع الأماكن الأولمبية الشتوية للسعي لتحييد الكربون. وسندافع عن مبادئ المشاركة الواسعة والمساهمات المشتركة وتقاسم المنافع من خلال حشد جميع قطاعات المجتمع بنشاط في التحضير للألعاب وتسريع عملية تطوير وتعزيز الرياضات الشتوية. وسنركز على الناس على نحو يصب في مصلحتهم ونتيح فرصا أكبر للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في الأنشطة الرياضية.

وسنواصل تعزيز الانفتاح في الألعاب الأولمبية من خلال الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين. وسنوطد التعاون الرياضي والتواصل الشعبي والتبادل الثقافي بين الصين وبقية العالم. وستتيح الصين فرصة جديدة لتعزيز الروح الأولمبية والتبادلات بين الحضارات والتفاهم. وسنكافح الفساد ونحافظ على النزاهة في استضافة الألعاب الأولمبية وسنشدد الرقابة على الاستعدادات ونعتمد نهج عدم التسامح إطلاقا إزاء المنشطات حتى تكون الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين نظيفة ولا تشوبها شائبة

كبياض الثلج. ونرحب بالدول الأعضاء في الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين، المقرر تنظيمها في شهر شباط/فبراير ٢٠٢٢.

السيدة سانشيس رودريغيس (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة العامة في إطار البند ١١ من جدول الأعمال، المعنون ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“، والتي جرى خلالها تقديم مشروع القرار A/74/L.18، والذي شارك وفد بلدنا في تقديمه. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر وفد اليابان على تقديم مشروع القرار وعلى جهوده خلال المفاوضات. والنظر في هذه المسألة داخل الأمم المتحدة يدعم قيمتها بوصفها عاملا حاسما لتحقيق التنمية والسلام.

ونؤكد من جديد أن ممارسة النشاط البدني والرياضة، كما أشارت إلى ذلك اليونسكو، حق أساسي للجميع لأنها تسهم في التطور الكامل والمتناغم للبشرية. ويجب أن نكفل وجود آليات ومؤسسات لممارسة ذلك الحق وتؤدي وظيفتها على النحو الصحيح، من دون تمييز أو قيود. وعلى الرغم من إحراز تقدم على الصعيد الدولي، في ذلك الصدد، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به على نحو منهجي لضمان ممارسة الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة هذا الحق. ويجب علينا أيضا أن نكفل، في ذلك السياق، ألا تحل التكنولوجيا محل فوائد التفاعل الاجتماعي وأن تلبي الهياكل الأساسية الحضرية مطالب واحتياجات تلك الفئات من أجل النهوض بها، من دون حواجز أو عقبات. ويجب علينا أن نعمل، علاوة على ذلك، على تغيير مفهوم الرياضة على إنها مجرد عمل روتيني آخر أو مجرد هواية لبعض الناس. فيجب أن تكون الرياضة والتربية البدنية جزءا لا يتجزأ من ثقافتنا في الحياة وعنصرا أصيلا في أنشطتنا اليومية.

وقد أصبحت الرياضة، من خلال انتصار الثورة الكوبية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، حقا يتمتع به جميع الكوبيين لصالح نوعية حياتهم. وتشكل ممارستها الواسعة الانتشار منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا أحد الإنجازات الرئيسية لثورتنا، التي كان القائد فيديل كاسترو روس على رأسها. وأصبحت ممارسة الرياضة في كوبا، بغية تحويل هذا المبدأ إلى حقيقة واقعة، حقا دستوريا. فالدستور الكوبي، الذي أقرته مؤخرا الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية وصودق عليه باستفتاء شعبي أجري في ٢٤ شباط/فبراير، ينص على أن ”للناس الحق في التربية البدنية والرياضة والترفيه بوصفها عناصر أساسية في نوعية الحياة التي يعيشونها“.

ويكفل نظام التعليم الوطني تدريس وممارسة التربية البدنية والرياضة كجزء من التعليم العام للأطفال والمراهقين والشباب. وتكفل الدولة الظروف التي تكفل تخصيص الموارد اللازمة لتعزيز وممارسة الرياضة والترفيه للشعب الكوبي ولإعداد المواهب الرياضية ورعايتها وتطويرها. وقد أدى إضفاء الطابع المؤسسي على الرياضة في كوبا إلى إنشاء المعهد الوطني للرياضة والتربية البدنية والترفيه – وهو الهيئة التي تتولى إدارة الحركة الرياضية الكوبية – الذي يدير مراكزنا التعليمية المتخصصة ومرافقنا الرياضية.

إننا نعطي الأولوية لتدريب الرياضيين ذوي الأداء الرفيع ولضمان جودة مهنهم الرياضية. والشعب الكوبي فخور بجميع الرياضيين الذين رفعوا اسم جزيرتنا الصغيرة عاليا جدا من خلال تضحياتهم وتفانيهم. فتعزيزنا لثقافة النشاط البدني ونوعية تدريب الرياضيين معترف بهما دوليا. وقد تقاسمت كوبا، في ذلك الصدد، أفضل ممارساتها وخبراتها استجابة لطلبات التعاون المقدمة من العديد من البلدان النامية.

ونكرر إدانتنا لأي محاولة لتسييس الرياضة أو سرقة الرياضيين الموهوبين، ولا سيما من ينتمون إلى البلدان النامية.

فيجب أن تتوقف تلك الممارسة السلبية. ويجب أن تُعتبر الرياضة جسرا للسلام وسبيلا لتعزيز التنمية والتفاهم.

السيد مافروفانيس (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): أؤيد بيان الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية نظرا للروابط القوية التي تربط بلدي بالمثل الأعلى الأوليمبي، الذي تشكل من خلال مشاركة قبرص في الألعاب الأوليمبية منذ بدئها في العصور القديمة.

وأشكر اليابان على تقديم مشروع قرار هذا العام بشأن المثل الأعلى الأوليمبي (A/74/L.18) وأتمنى لها كل النجاح في تنظيم دورة الألعاب الأوليمبية المقبلة. وأرحب بحضور رئيس لجنة طوكيو المنظمة للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين، السيد يوشيرو موري. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيس اللجنة الأوليمبية الدولية، السيد توماس باخ، على حضوره هنا اليوم وعلى عمله على تعزيز المثل العليا التي تستند إليها الألعاب الأوليمبية.

إن الأمور ستكون أسهل بكثير بالنسبة لنا هنا في الأمم المتحدة، إذا ما تم التمسك بالمثل الأولمبية. وقد كانت تهيئة بيئة سلمية، على أمل أن يكون لذلك آثار أكثر دواما من مدة الألعاب ذاتها، دائما صنوا للمثل الأعلى الأوليمبي. فالتقليد المقدس للهدنة الأوليمبية – وقف الأعمال العدائية قبل الألعاب وأثناءها وبعدها لضمان المرور الآمن للرياضيين – يستند إلى ثلاثة أمثلة للأخلاق الحميدة: عدم جدوى الحرب وشجب العنف والقهر وتفوق المسعى الذي يجمع بين الناس؛ والسعي إلى الحرية والقيم المشتركة والطابع النبيل لجوهر الإنصاف والتآزر؛ والاعتراف بإسهامها في رخاء الجميع وفي زيادة تطوير الثقافة والحضارة.

إن للرياضة قدرة فريدة من نوعها في الجمع بين الناس. كما إنها أقوى أداة لبناء روح الألفة بين شبابنا. فيمكن لزرع ثقافة الروح الرياضية واللعب النظيف والعمل الجاد والتضحية الشخصية سعيا إلى تحقيق هدف – التنافس الشريف والاستمتاع بالنصر وقبول الهزيمة – أن يذهب إلى أبعد من أي تربية قائمة على المعرفة. وإذا ما نجحنا في بناء تلك الثقافة القائمة على القيم على الصعيد الفردي والمجتمعي والوطني، فإن مهمة الأمم المتحدة المتمثلة في إحلال السلام والتنمية واحترام القواعد واحترام الحقوق والحريات والمساواة والتضامن والتسامح وعدم التمييز والإدماج الاجتماعي والصحة والكثير غيرها ستكون أكثر جدوى بمراحل.

وستظل قبرص ملتزمة بالسعي إلى تعزيز السلام من خلال إبراز فضائل الإنسانية التي تثبت أننا خلقنا من أجل شيء أكثر نبلا من النزاع والسعي إلى انتشار الثقافة والسلام والأمن بوصفها غرائز أساسية للحضارة الإنسانية.

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكن إنكار أهمية الرياضة في المجتمع. فالأنشطة الرياضية تجمع بين الناس وتعزز التفاهم والتسامح بين المشاركين وتعزز قيم العمل الجماعي والانضباط والمثابرة الهامة. وتعمل الأنشطة الرياضية بمثابة وسيلة ترفيه واستجمام وتوفر بعدا تعليميا قيما. وتشكل الرياضة أداة تعليمية قوية للأطفال تعزز قيم العمل الشاق والاحترام والمساواة.

وتسهم الرياضة والمثل الأولمبية في بناء عالم سلمي أفضل بتثقيف الشباب من خلال التفاهم المتبادل وروح الصداقة والتضامن واللعب النظيف. وفي ضوء ذلك، فإن القيمة الاجتماعية للرياضة أمر لا جدال فيه. وتسلم طائفة من أهداف التنمية المستدامة كذلك بالدور الهام الذي تؤديه الرياضة في تعزيز الصحة والتعليم والنهوض بالمجتمعات السلمية. وتسهم الرياضة في تحسين صحة المجتمع ولياقته من خلال إشراك الناس في النشاط البدني. وهي تغرس خيارات نمط الحياة الصحية بين الشباب وتعزز الرفاه الاجتماعي في المستقبل.

وتؤدي الرياضة دورا هاما في نماء الأطفال، مما يفتح الباب للأطفال أمام قيمة التعاون والعمل الجماعي والتسامح. ومن

شأن تطوير تلك المهارات في سن مبكرة أن يساعد الأطفال مساعدة كبيرة في مستقبلهم المهني. وعلاوة على ذلك، تشجع الرياضة المشاركة المتوازنة، وتعزز الثقة بالنفس لدى الأطفال وتعالج المسائل الجنسانية.

إن الرياضة عامل هام من عوامل السلام لتعزيز العلاقات الودية بين الأمم والشعوب والمجتمعات، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية ووجهات النظر السياسية. وفي ذلك السياق، ستستضيف كمبوديا بفخر دورة ألعاب جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٣، وهي على ثقة بأنها ستعزز العلاقات الودية بين الدول المشاركة وغيرها.

وفي الختام، يسر كمبوديا أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في المشاركة في تقديم مشروع القرار A/74/L.18، الذي عرضه رئيس اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية. وستواصل حكومة كمبوديا الملكية تعزيز الرياضة للنهوض بمساهماتها في السلام والتنمية العالميين.

السيد واكس (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الرياضة لغة عالمية تتمحور حول الناس، يتعلم المشاركون فيها والمتفرجون عليها على حد سواء الاحتفاء بالتميز واكتشاف فكرة الروح الرياضية – وهي فكرة أنه يجب على المرء أن يبذل قصارى جهده من البداية إلى النهاية وأن يكون لبقا ومحترما تجاه الخصم، بغض النظر عمن يفوز أو يخسر وبغض النظر عن خلفية الخصم أو دينه أو جنسه أو جنسيته.

ونحن فخورون بأننا شاركنا في تقديم مشروع القرار الهام A/74/L.18، الذي يتضمن العديد من المثل العليا ذات الأهمية القصوى لتحقيق السلام والمجتمع العالمي السليم. وهذا واحد من أهم إسهامات الرياضة. يوجد في إسرائيل العديد من البرامج الرامية إلى تمكين وتشجيع جميع أفراد مجتمعها المتنوع على المشاركة في الأنشطة الرياضية.

وتستخدم منظمات مثل ”بودو من أجل السلام“ الفنون التقليدية للدفاع عن النفس من أجل تعليم القيم السلوكية للتسامح والاحترام المتبادل والوئام للشباب من الطوائف العربية واليهودية والمسيحية. ويعمل المركز الرياضي الإسرائيلي للمعاقين مع الرياضيين ذوي الإعاقة من جميع الخلفيات في مجموعة متنوعة من الألعاب الرياضية. وفي الآونة الأخيرة، تم ترشيح التحالف من أجل السلام في الشرق الأوسط كواحد من ثمانية مرشحين نهائيين دوليين لجائزة الأمير ألبرت الثاني حاكم موناكو المرموقة للسلام والرياضة، وذلك عن حدث ”الرياضيين من أجل السلام“ الذي استضافه التحالف في وقت سابق من هذا العام. ضم هذا الحدث ٤٠٠ من المشاركين اليهود والعرب والبدو والأرثوذكس المتشددين والمهاجرين واللاجئين وذوي الاحتياجات الخاصة للاحتفال باليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام.

وغالبا ما يفرط المشجعون في حب رياضييهم المحترفين. وتلهم إنجازاتهم في الملاعب ملايين الناس ويؤثر سلوكهم، سواء في الملعب أو خارجه، على سلوك وتصورات كثير من الناس. وعندما يرى المشجعون قدواتهم يحتضنون التنوع في الملعب ويحترمون خصومهم، فإن ذلك يقطع بهم شوطا طويلا نحو تعزيز التنوع في المجتمع. ومع ذلك، عندما تتصرف القدوات بطريقة فظة أو عدائية، يكون لذلك أثر معاكس.

وعندما يتم استبعاد الرياضيين من الأحداث الرياضية، ينافي ذلك جوهر الروح الرياضية. وكما هو مكرس جيدا في الهدنة الأولمبية، لا مكان للسياسة في عالم الرياضة. والأمر متروك لجميع الذين يؤمنون بالسلام والمساواة لضمان أن تكون المسابقات الرياضية الدولية مفتوحة للجميع. ويجب ألا نغض الطرف عن أولئك الذين يصرون على تسييس الأحداث الرياضية، والألعاب الأولمبية على وجه الخصوص.

وللأسف، وكما رأينا مرة أخرى خلال العام الماضي، لا تزال إيران ترفض السماح لرياضييها بالتنافس ضد خصوم إسرائيليين، مما يجبر رياضييها على الانسحاب بشكل مخز أو الخسارة في المنافسات لتجنب إمكانية التنافس حسب الاقتضاء. وأقول ’تجبر‘ لأن العالم كله شهد، على الرغم من ادعاءات إيران بعكس ذلك، قبل بضعة أشهر فقط في بطولة العالم للجودو في طوكيو كم هو مخز ومفجع لأولئك الرياضيين الذين يقضون حياتهم في التدرّب والاستعداد للتنافس ثم يتم التسلّط عليهم من قبل بلدهم الذي يرفض السماح لهم بتحقيق أحلامهم وإمكاناتهم عندما يكونون على وشك تحقيق هدفهم النهائي.

وكما ورد في مشروع القرار المعروض علينا، يمكن للرياضة أن تسهم في تهيئة جو من التسامح والتفاهم بين الشعوب والأمم. وإذا سعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والهيئات الرياضية الدولية، مثل اللجنة الأولمبية الدولية، إلى تعزيز السلام والتفاهم من خلال الرياضة، فمن المؤكد أنها لا يمكن أن تتسامح مع هذا السلوك الذي يتعارض، كما ذكرت اللجنة الأولمبية الدولية في الماضي، مع قواعد اللعب النظيف ومع روح الصداقة المجسدة في القيم الأولمبية.

ونشجّع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مقدمي مشروع القرار، على ألا يعتمدوا مشروع القرار من الناحية النظرية فحسب، بل أن يحاولوا تحقيق قصده. ولذلك نؤيد قرار الاتحاد الدولي للجودو الذي صدر مؤخرا بالوقوف ضد التمييز وتعليق مشاركة إيران أخيرا في جميع المسابقات لرفضها المستمر السماح لرياضييها بالتنافس ضد نظرائهم الإسرائيليين. كما نؤيد تجريد اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للمعوقين لماليزيا من حق استضافة بطولة العالم للسباحة للمعوقين لعام ٢٠١٩، بعد أن رفضت بشكل مخز السماح للرياضيين الإسرائيليين بالمنافسة.

ونعتقد أنه ينبغي للهيئات الرياضية الدولية الأخرى أن تعمل أيضا على وقف هذا السلوك، الذي يتناقض تناقضا مباشرا مع مشروع القرار الذي نناقشه اليوم ويشكل انتهاكا صارخا للميثاق الأولمبي ومدونة أخلاقيات اللجنة الأولمبية الدولية. من الصعب أن نصدق أن الدول الأعضاء لا تزال في هذا اليوم وهذا العصر تسعى جاهدة لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية، مع عدم السماح بمشاركة جميع الرياضيين.

إن الألعاب الأولمبية هي واحدة من أبرز الأحداث العالمية. ومن خلال الرياضة، يمكننا أن نعزز السلام والتنمية ونحن نجري ونسبح ونقفز نحو المستقبل. ونتمنى لليابان حظا سعيدا في استضافة دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين المقبلة في عام ٢٠٢٠، التي ستلهم بلا شك الملايين في جميع أنحاء العالم. وبصفتي من المعجبين المتحمسين للألعاب الأولمبية والمثل العليا الأولمبية، فإني أتطلع إلى دورة الألعاب آملا في أن تكون الرياضة هي الفائز، وأن تعزز السلام والحوار بين جميع الأمم، لا أن تعزز المقاطعة والسياسة.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر رئيس اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية على عرضه مشروع القرار A/74/L.18، المعنون ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“، الذي نفخر بمشاركتنا في تقديمه.

ونسلم بالمساهمة القيمة التي تقدمها الرياضة في تعزيز التعليم والتنمية المستدامة والسلام والتعاون والإدماج الاجتماعي والصحة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، ونحيط علما بأن الرياضة، على النحو المعلن في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يمكنها أن تسهم في إيجاد جو من التسامح والتفاهم بين الشعوب والأمم. وتفخر كينيا بكونها جزءا من الأسرة الأولمبية الأوسع نطاقا وتعتبر على الصعيد العالمي دولة رياضية بسبب رياضيينا الوطنيين والشجعان، الذين حددت مآثرهم السمة الرياضية الدائمة لكينيا.

ونشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٧٣/٢٤ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بشأن الرياضة باعتبارها عاملا داعما لتحقيق التنمية المستدامة، قد أهابت بالبلدان المضيفة لدورات الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في المستقبل أن تدمج الرياضة، حسب الاقتضاء، في أنشطة منع نشوب النزاعات وأن تكفل التنفيذ الفعلي للهدنة الأولمبية خلال دورات الألعاب هذه. ومن المتوقع أن تكون دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠ فرصة مفيدة لتسخير قوة الرياضة للنهوض بالعالم عن طريق تهيئة مناخ من السلام والتنمية والمرونة والتسامح والتفاهم.

وقد منحت كينيا الأولوية لتعزيز الرياضة من خلال سن قانون الرياضة لعام ٢٠١٣، بهدف تسخير الرياضة لأغراض التنمية، وتشجيع الرياضة والترفيه بدون عقاقير وتعزيزهما، وإنشاء المؤسسات الرياضية، والتكفل بإدارة وتنظيم الرياضة والمرافق الرياضية في جميع أنحاء البلد.

ومن أجل الترويج للألعاب الأولمبية للمعوقين في البلد، تقوم كينيا – التي يوجد فيها ما لا يقل عن ١,٢ مليون من ذوي الإعاقة البدنية – بمساعدة الكثيرين من خلال تسجيلهم في برامج الألعاب الأولمبية الخاصة، وذلك أساسا لأن الرياضة تساعد على تطوير المهارات النفسية –الحركية والمعرفية والبدنية والاجتماعية. وتسهم المشاركة النشطة للأشخاص ذوي الإعاقة في الرياضة والألعاب الأولمبية للمعوقين في الإعمال الكامل والمتساوي لحقوق الإنسان الخاصة بهم، فضلا عن احترام كرامتهم المتأصلة.

وفي المناطق الرعوية من البلد، شجعت كينيا الرياضة كوسيلة لتعزيز السلام بين الجيران. وإذ نعترف بأن الرياضة يمكن أن تردع التطرف، وتمنع التطرف العنيف، وتمنع العنف بوجه عام، فإننا لذلك نرحب بإعلان يوم ٦ نيسان/أبريل اليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام.

وفي الختام، تؤكد كينيا من جديد أن تعزيز الرياضة من أجل التنمية والسلام يحتاج إلى كامل دعمنا، وتثني على اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للمعوقين على المهام النبيلة التي تضطلعان بها، وأخيرا، تتمنى لليابان النجاح في استضافة دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو عام ٢٠٢٠.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٦٤/٣، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الأولمبية الدولية.

السيد باخ (اللجنة الأولمبية الدولية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الشرف العظيم لمخاطبة الجمعية العامة اليوم. كما أعرب عن شكري وامتناني لحكومة اليابان، بقيادة رئيس الوزراء شينزو آبي، على تقديمها مشروع القرار A/74/L.18، بشأن بناء عالم سلمي وأفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي.

وأود، باسم اللجنة الأولمبية الدولية، أن أخص بالشكر ممثلي موناكو وقطر، الرئيسين المشاركين لفريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، فضلا عن العديد من الدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار.

لقد رافقت اللجنة الأولمبية الدولية هذه العملية عن كثب بوصفها مراقبا دائما لدى الأمم المتحدة. ومن المشجع حقا أن نرى التأييد الواسع النطاق من الدول الأعضاء لمشروع القرار. فعندما أحيا مؤسس اللجنة بيير دي كوبرتان دورة الألعاب الأوليمبية قبل ١٢٥ عاما بالضبط، رأى أنها وسيلة لتعزيز السلام بين جميع الأمم والشعوب. وفي عام الذكرى السنوية الـ ١٢٥، يبين مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم بوضوح أن رؤيته لا تزال قائمة. ويشكل مشروع القرار تذكرة قوية بالقيم المشتركة التي تقوم عليها الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية.

وفي الوقت الذي تتطلع فيه الأمم المتحدة إلى الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها في العام المقبل، هل ثمة فرصة أفضل من هذه السنة الأولمبية ٢٠٢٠ للاحتفال بقيمنا المشتركة؟ وعلى نحو ما أعلن الأمين العام أنطونيو غوتيريش ببلاغة، ”إذا كان هناك رمز حقيقي للسلام في عالمنا، فهو الروح الأولمبية“. وباعتماد مشروع قرار الهدنة الأولمبية اليوم، تؤيد الجمعية دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠ بوصفها رمزا حقيقيا للسلام في عالمنا.

ولذلك فإن اليوم فرصة طيبة لإعادة تأكيد التزام اللجنة الأولمبية الدولية بقيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والتضامن والاحترام. وتسترشد كلتا منظمتينا بالطابع العالمي والمساواة وعدم التمييز وسيادة القانون. ويتجسد توافق قيمنا ومبادئنا المشتركة في أهداف التنمية المستدامة. ففي أهداف التنمية المستدامة، تسلط الأمم المتحدة الضوء على وجه التحديد على الرياضة بوصفها عاملا مساعدا هاما لتحقيق السلام والصحة والتعليم وتمكين المرأة على وجه الخصوص.

ويتجسد التزامنا بالاستدامة في إصلاحاتنا الشاملة لخطة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٢٠. والواقع أننا جعلنا الاستدامة عنصرا محوريا في جميع أنشطتنا. ونحن نترجم الأقوال إلى أفعال. وينطبق ذلك على البيت الأولمبي، وهو مبنى المقرِّ الجديد للجنتنا الأولمبية الدولية، وهو أكثر المباني استدامة من نوعه في العالم. كما ينطبق ذلك على الطريقة التي ستدار بها الألعاب الأولمبية في المستقبل.

وستكون دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠ أبرز تعبير عن التزام اللجنة الأولمبية الدولية بقيمنا المشتركة، وبأهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. وبفضل خطة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٢٠، سنحقق التوازن بين الجنسين في الألعاب الأولمبية لأول مرة في طوكيو، بمشاركة أكبر عدد من الرياضيات على الإطلاق في التاريخ، بنسبة ٤٩ في المائة تقريبا، مما يبعث برسالة قوية إلى العالم بشأن المساواة بين الجنسين.

وانطلاقا من روح إصلاحاتنا، يعمل أصدقاؤنا من لجنة طوكيو المنظمة للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠٢٠، تحت القيادة العظيمة لرئيسها، سعادة السيد يوشيرو موري، على تعزيز الاستدامة بطريقة رائعة. وتسعى طوكيو لعقد دورة ألعاب متعادلة الأثر الكربوني. وستكون دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠ مصدر إلهام لتحقيق التنمية المستدامة والشمول، أيضا فيما يتعلق بالألعاب الأولمبية للمعوقين، وذلك من خلال الميداليات الأولمبية المصنوعة من الإلكترونيات المعاد تدويرها، وحتى تشغيل الألعاب الأولمبية بالطاقة المتجددة أو باستخدام مركبات عديمة الانبعاثات، من بين العديد من الإجراءات الأخرى. ولهذا السبب أود أن أعرب بصفة خاصة عن امتناني للرئيس موري على تفانيه الشخصي الذي لا يلين إزاء قيمنا ومبادئنا. وسيتجاوز عدد متابعي دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو عام ٢٠٢٠ أكثر من نصف مجموع سكان العالم. فسيشهد بلايين من الناس أعظم حدث رياضي على كوكبنا.

وسيكون الرياضيون من كل بلد من البلدان الممثلة هنا مصدر إلهام للعالم. فسيلهمون شعوبهم ويوحدونها. وسيجلبون الفخر والفرح للجميع. إن أداءهم الرياضي وجهدهم وتميزهم ومشاعرهم وفرحهم ودموعهم هي ما يصنع سحر الألعاب الأولمبية. وفي الوقت نفسه، يمكنني أن أقول بناء على تجربتي الخاصة كبطل أولمبي، إن المشاركة في الألعاب الأولمبية تجعل المرء متواضعا لأنه يصبح جزءا من شيء أكبر، جزءا من حدث يوحد العالم، وتجربة تعزز القيم المشتركة للبشرية جمعاء وتشجع قيام مجتمع عالمي حقيقي.

ففي الألعاب الأولمبية، لا يوجد تمييز. وفي الألعاب الأولمبية، يتساوى الجميع. ويحترم الجميع القواعد ذاتها. والألعاب

الأوليمبية هي الحدث الوحيد اليوم الذي يجمع العالم بأسره في ظل منافسة سلمية.

وفي طوكيو، سيشهد العالم رياضيين متحدين من جميع اللجان الأولمبية الوطنية البالغ عددها ٢٠٦ لجان ومن الفريق الأولمبي للاجئين التابع للّجنة الأولمبية الدولية. وفي حين يتنافس في الميدان أفضل رياضيي العالم البالغ عددهم ١١ ٠٠٠ رياضيا، فإنهم سيعيشون أيضا معاً في سلام تحت سقف واحد في كنف القرية الأولمبية. تلك هي رسالة السلام الأوليمبية للبشرية جمعاء. وسيجسد أصدقاؤنا ومضيفونا اليابانيون الكرماء مهمة الألعاب الأوليمبية تلك بطريقة ممتازة.

ولن يكون بوسعنا بلوغ تلك العالمية إلا إذا أتحنا فرصة المشاركة للجميع. ولا بد من التضامن لتحقيق هذه الغاية. ولهذا السبب تخصص اللجنة الأولمبية الدولية ٩٠ في المائة من جميع إيراداتها لصالح الرياضيين، وتطوير الرياضة والرياضة الأولمبية لذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وهذا يعني، إذا ما ذكرنا أرقاماً ملموسة، أننا ننفق ٥ بلايين دولار على مدى السنوات الأربع لدورة أولمبية واحدة. وتستفيد كل لجنة من اللجان الأولمبية الوطنية من هذا الدعم. ولكن لا داعي للقلق، فلا يوجد في ميزانية اللجنة الأولمبية الدولية سنت واحد من أموال دافعي الضرائب.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك التضامن الفريقُ الأولمبي للاجئين التابع للجنة الأولمبية الدولية. وقبل أربع سنوات بالضبط في هذه القاعة بالذات، أعلنت عن إنشاء الفريق الأولمبي للاجئين (انظر A/70/PV.39). وقد تنافس هؤلاء الرياضيون اللاجئون حينئذ على قدم المساواة مع جميع الرياضيين الآخرين خلال دورة الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو لعام ٢٠١٦. وإذ أقف هنا مرة أخرى بعد أربع سنوات، كان بودي أن أعلن أننا لم نعد بحاجة إلى فريق أولمبي للاجئين تابع للّجنة الأولمبية الدولية. ولكن للأسف، لا تزال الأسباب التي دفعتنا إلى إنشاء ذلك الفريق قائمة. ولهذا، سيكون لدينا مرة أخرى فريق أولمبي للاجئين تابع للّجنة الأولمبية الدولية خلال دورة الألعاب الأوليمبية في طوكيو لعام ٢٠٢٠. وهدفنا في هذا الصدد هو توجيه رسالة أمل قوية إلى جميع اللاجئين، وفي الوقت نفسه، إذكاء الوعي في جميع أنحاء العالم بأزمة اللاجئين العالمية.

ولتحقيق ذلك التضامن العالمي وبلوغ عالمية حقيقية، يجب أن تكون اللجنة الأوليمبية الدولية والألعاب الأوليمبية محايدة سياسيا. ولا يمكننا أن نحقق مهمتنا المتمثلة في توحيد العالم إلا إذا تجاوزت الألعاب الأوليمبية جميع الخلافات السياسية. ويتلازم حيادنا السياسي مع استقلالية الرياضة. فليس بوسعنا أن نكون محايدين إلا إذا كنا مستقلين. وبهذه الاستقلالية، يمكننا أن نكفل تطبيق قواعد الرياضة وقوانينها على قدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وقد اعترفت الجمعية العامة، بدءا باتخاذها في عام ٢٠١٤ القرار التاريخي ٦٩/٦، بتلك الاستقلالية التي لها أهمية بالغة في مهمتنا، وأيدتها. ولهذا السبب، أشعر بالامتنان لأن بوسعي أن أطلب شخصيا من الجمعية العامة أن تواصل دعم استقلالية الرياضة والحياد السياسي للجنة الأولمبية الدولية والألعاب الأوليمبية.

وفي عالمنا الهش، نشهد التحديات التي تواجه قيمنا ومبادئنا المشتركة بطرق عديدة، ليس في المجتمع الدولي فحسب، بل أيضا في مجال الرياضة. ففي هذا المجال، يمكننا أن نلاحظ تراجعا متزايدا في احترام سيادة القانون على الصعيد العالمي. إذ يعتقد البعض أن سيادة القانون لا تنطبق عليهم، بل يريدون فرض قوانينهم الخاصة على الآخرين. فالتضامن بات مهددا، فيما يتزايد انعدام الثقة والمصلحة الذاتية.

ويريد البعض التقليل من قيمة الألعاب الأولمبية ليجعلوا منها نموذج أعمال قائم على الربح بحتاً. ولهؤلاء نقول إننا منظمة قائمة على القيم. فبالنسبة للّجنة الأولمبية الدولية، ليس المال غاية في حد ذاته. بل هو مجرد وسيلة لتحقيق مهمتنا المتمثلة في

توحيد العالم في ظل السلام والتضامن. فالعالمية مهددة عندما لا يُحترم حيادنا السياسي. ويتعرض حيادنا السياسي للتقويض كلما حاولت المنظمات أو الأفراد استخدام الألعاب الأوليمبية كمنبر لخططهم الخاصة، ولو كانت مشروعة. فالألعاب الأوليمبية احتفال رياضي بإنسانيتنا المشتركة. وليست، بل يجب ألا تكون أبدا، منبرا للنهوض بالغايات السياسية أو أي غايات أخرى يحتمل أن تفضي إلى بث الفرقة، وتلتزم اللجنة الأولمبية الدولية التزاما كاملا بالحفاظ على هذه القيم والمبادئ المتعلقة باحترام سيادة القانون والتضامن والحياد السياسي، وتعزيزها.

ولكن التزامنا لا يكفي. إذ نعتمد على دعم الحكومات لضمان تحقيق مهمتنا وحيادنا. ولهذا، فنحن ممتنون أيما امتنان للجمعية لتأييدها مشروع قرار الهدنة الأوليمبية هذا. فالجمعية بتأييدها مشروع القرار، إنما تؤيد أيضا القيم والمبادئ التي توحدنا. ونحث الجميع على مراعاة تلك القيم والمبادئ عند اتخاذ قرارات تؤثر في الرياضة. وبهذه الروح الأوليمبية التي سمتها العالميةُ والتضامن والسلام، أدعو الجميع إلى التكاتف والاحتفال بوحدتنا بكل ما لنا من تنوع خلال دورة الألعاب الأوليمبية في طوكيو لعام ٢٠٢٠ وما بعدها. دعونا نثبت معا أن إنسانيتنا المشتركة أقوى من جميع القوى التي تسعى إلى التفريق بيننا.

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبتُّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.18 المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/74/L.18، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، توفالو، تونغا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، صربيا، الصومال، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالطة، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، اليونان.

الرئيس بالنيابة: أود أن أشيد بهذا الكم الكبير من البلدان التي استجابت وتطوعت لأن تكون أطرافاً مقدمة لمشروع القرار هذاA/74/L.18. والشكر موصول للوفد الياباني، الذي قام بإعداد هذه اللائحة بحيث أن كل البلدان تجد أنفسها في هذا النص.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا A/74/L.18 بالإجماع؟

اعتُمد مشروع القرار A/74/L.18 (القرار ٧٤/١٦).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشكر دولة رئيس الوزراء موري يوشيرو، رئيس لجنة طوكيو المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية والألعاب الأولمبية للمعوقين، على حضوره وعلى عرضه للقرار ٧٤/١٦. وإنه لشرف عظيم لنا أن نستمع إلى عرضه للقرار. أتمنى لرئيس الوزراء رحلة آمنة إلى الوطن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي طلب ممارسة حق الرد.

السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): كالعادة، قدم ممثل النظام الإسرائيلي اليوم ادعاءات لا أساس لها وتتناقض مع الوضع القائم على الأرض. تُستخدم هذه الادعاءات كأداة لصرف الانتباه عن وحشية النظام ضد الفلسطينيين. في الواقع، من المفارقات الشديدة أن نظامًا معروفًا بفظائعه وسياسات الفصل العنصري، التي وثقتها جيدًا مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، يتحدث عن سياسته غير التمييزية في مجال الرياضة. من الأفضل لممثلي النظام الإسرائيلي ألا يتحدثوا عن مقاربته الشاملة للرياضة في حين أن التمييز ضد الفلسطينيين هو من سمات نظام الفصل العنصري هذا، وفي ظل تاريخه المخزي الذي دام ٧٢ عامًا، والذي يمكن تلخيصه بعبارات قليلة – احتلال ووحشية ومجازر وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

ما دامت الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني البريء تُنتهك بشكل صارخ ويومي، كيف يمكننا أن نتوقع أن يوفر هذا النظام فرصًا للفلسطينيين الخاضعين لسيادته غير القانونية للمشاركة في مناسبة رياضية؟ وغني عن القول إن النظام الإسرائيلي لديه تاريخ طويل في اتباع سياسة انتهازية لتضليل الآخرين وصرف الانتباه عن أعماله اللاإنسانية والوحشية ضد الفلسطينيين الأبرياء ودول أخرى في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة: وبذلك اختتمت الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال.

البند ٣١

منع نشوب النزاعات المسلحة

(أ) منع نشوب النزاعات المسلحة

مشروع القرار (A/74/L.12/Rev.1)

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يركز مشروع قرار A/74/L.12.Rev.1، الذي أتشرف بعرضه اليوم في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٣١ من جدول الأعمال المعنون ”منع نشوب النزاعات المسلحة“، على مسألة قانونية وسياسية ملحة، ألا وهي، عسكرة الأراضي المحتلة من أوكرانيا، ولا سيما في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ويتناول مشروع القرار مسألة تمثل مصدر قلق شديد بالنسبة لبلدي، وأعتقد أنها كذلك أيضا بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة.

يحتل الاتحاد الروسي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٤. ولم يعترف

المجتمع الدولي بمحاولة ضم تلك الأراضي الأوكرانية ذات السيادة، كما يتضح من القرار ٦٨/٢٦٢، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ومنذ احتلال الاتحاد الروسي للقرم، لم نشهد أي توقف في العسكرة التدريجية لشبه الجزيرة. وينطوي ذلك تحديدا على قيام روسيا بنقل منظومات أسلحة على نحو مزعزع للاستقرار إلى أراضي أوكرانيا. وتشمل هذه المنظومات طائرات وقذائف ذات قدرة نووية وأسلحة وذخائر وأفراد عسكريين.

وأدى احتلال القرم وما تلا ذلك من عسكرة شبه الجزيرة إلى توسيع نطاق استخدام السفن الحربية والطائرات العسكرية الروسية داخل منطقة البحر الأسود وخارجها حتى حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله. ومن ثم، فإن لهذا النشاط عواقب بعيدة المدى على الأمن، ليس في منطقة البحر الأسود فحسب، بل وفي جنوب أوروبا ومنطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالكامل. وتُظهر المناورات العسكرية العديدة التي تجريها القوات المسلحة الروسية في شبه جزيرة القرم وفي محطيها سياسات روسيا العدوانية تجاه أوكرانيا والدول الأخرى المطلة على البحر الأسود. وتنطوي هذه المناورات أيضًا على آثار سلبية كبيرة وطويلة الأجل على البيئة في المنطقة.

ويعكف الاتحاد الروسي أيضاً على عسكرة بحر آزوف بشكل نشط من خلال زيادة عدد السفن الحربية وتوسيع نطاق وجودها في بحر آزوف برمته. ولا تؤثر العسكرة التدريجية لبحر آزوف على التجارة البحرية والإمدادات القادمة إلى أوكرانيا فحسب، بل وتشكل أيضًا تهديدًا عسكريًا إضافيًا لأوكرانيا وتسهم في تدهور الوضع الأمني في المنطقة. كما كان للتشييد غير القانوني لجسر عبر مضيق كيرتش بين روسيا وشبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتا أثر كبير في زيادة ذلك التهديد، ولا سيما بتيسيره لزيادة عسكرة القرم ولوجود قوات بحرية إضافية وغيرها من القوات الروسية في المنطقة بحجة حماية الجسر وبنيته التحتية.

ويتمثل دليل آخر على الطابع الملح لمشكلة عسكرة شبه جزيرة القرم وأجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف في الإجراء غير القانوني الذي اتخذه الاتحاد الروسي في البحر الأسود في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عندما مُنعت ثلاث سفن أوكرانية من دخول بحر آزوف عبر مضيق كيرتش ثم هاجمتها السفن الروسية واحتجزتها بدعوى انتهاكها للحدود الروسية. وقد أحطنا علما بارتياح بإفراج الاتحاد الروسي عن ٢٤ فردا وسفنهم. غير أنه مما يؤسف له أن السفن نفسها أعيدت في حالة غير صالحة للاستعمال من دون أسلحة أو وثائق أو أجزاء من معداتها، بما في ذلك نظم الاتصال الحساسة.

وقد سبق وأكدتُ أنه بينما يواصل الاتحاد الروسي عسكرة شبه جزيرة القرم المحتلة والمنطقة البحرية المحيطة بها، فإن الحالة الأمنية في المنطقة تواصل تدهورها. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن السلطة القائمة بالاحتلال تتخذ خطوات لإضفاء الطابع النووي على شبه جزيرة القرم، ولا سيما بنشر ناقلات ووسائل أخرى قادرة على إيصال الأسلحة النووية ومن خلال البناء النشط لهياكل أساسية نووية في شبه الجزيرة. وإذ نضع في الاعتبار الموقع الاستراتيجي لشبه جزيرة القرم في المنطقة وحقيقة أن أوكرانيا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فإن نشر الاتحاد الروسي لقوات نووية في القرم يشكل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار القائم وينبغي مواجهته باستجابة مناسبة من قبل المجتمع الدولي.

وعلى الصعيد الدولي الأوسع نطاقا، فإن التقدم الذي أحرزته روسيا في حربها الهجينة ضد أوكرانيا يمكن، إن لم يتم التصدي له وعكس اتجاهه بحزم، أن يشجع الجهات الفاعلة الأخرى المترددة حتى الآن على خوض مغامرات عدوانية وأن يفتح صندوق باندورا في أجزاء أخرى من العالم. وبالتالي، فإن

كل دولة عضو في الأمم المتحدة ستسهم في تحقيق سلامها وأمنها بالتصدي لهذا التهديد.

وبالنظر إلى الحالة الأمنية المضطربة الراهنة في المناطق المذكورة وآثارها السلبية المحتملة بعيدة الأثر، قدمت أوكرانيا، بالاشتراك مع ٢٣ دولة، مشروع قرار مستكملا بعنوان ”مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف“.

وكما ترى الجمعية العامة، فقد ارتفع عدد مقدمي مشروع القرار إلى ٤٢. ونحن ممتنون جدا على هذا التضامن والدعم القويين، وأعتقد أننا نتكلم الآن بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار وعموم أعضاء الأمم المتحدة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع القرار في حث الاتحاد الروسي على سحب قواته العسكرية من شبه جزيرة القرم ووقف الاحتلال غير المشروع لأراضي أوكرانيا، فضلا عن ضمان توقف روسيا عن مضايقتها للسفن التجارية ورفعها للقيود المفروضة على النقل البحري الدولي في البحر الأسود وبحر آزوف.

ومن خلال عرض مسألة عسكرة شبه جزيرة القرم على الجمعية العامة، لا تسعى وأوكرانيا ومقدمو مشروع القرار الآخرون إلى المواجهة أو التسييس. بل إننا نود أن نشدد على الأهمية القصوى لأن تقدم كل دولة من الدول الأعضاء دعمها الكامل لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وآمل أن يحظى مشروع القرار بنفس القدر من الدعم والمواقف البناءة من قبل الدول الأعضاء، شأنه في ذلك شأن القرارات الأخرى للجمعية العامة بشأن أوكرانيا. وأحث جميع الدول الأعضاء على التصويت مؤيدة لمشروع القرار، مما سيدل بوضوح على التزامها القوي بمبادئ القانون الدولي والميثاق.

الرئيس بالنيابة: نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/74/L.12/Rev.1.

وقبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت أو شرح الموقف قبل التصويت، أود أن أُذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تنقسم مشاريع القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة عموما إلى ثلاث فئات. والمجموعة الأولى هي مجموعة مشاريع القرارات المتخذة بتوافق الآراء. ويتم العمل بشأنها والاتفاق على المواقف المتعلقة بها وغالبًا ما تتوصل الدول الأعضاء بخصوصها إلى حلول وسط بصعوبة، لأنها تفهم قوة الرسالة التي توجهها هذه القرارات الجماعية. ولحسن الحظ، هذه هي الطريقة التي يتم من خلالها اعتماد أغلبها.

والمجموعة الثانية تتعلق بمشاريع القرارات التي لا تستطيع فرادى الدول الأعضاء تأييدها، لسبب أو لآخر. وكقاعدة عامة، فإن هذه السيناريوهات هي أيضًا نتيجة لجهود مضنية يبذلها الخبراء. ونحن في الجمعية العامة نحاول تجنب هذه النتائج، لأن الطبيعة غير التوافقية لهذه القرارات تجعل تنفيذها أقل فعالية بكثير.

وأخيرا، هناك المجموعة الثالثة وهي أصغرها وتتعلق بمشاريع القرارات التي تُعرض لأسباب سياسية وليس لها أي علاقة بالواقع. وكقاعدة عامة، فهي تحظى بدعم قرابة ثلث الدول الأعضاء على أساس انضباط المجموعة بينما تمتنع غالبية الوفود عن التصويت أو لا تشارك فيه، مما يدل على موقفها الحقيقي من هذه المبادرات. وهي لا تنطوي عادة على مشاورات الخبراء، لأن مهمة التوصل إلى توافق في الآراء أو الحصول على أغلبية الأصوات ليست هي هدف الدولة التي قدمت مشروع القرار. والسمة المميزة لها هي أنه بعد اعتمادها يبدأ مقدموها، في تحد للمنطق والحس السليم، على الفور في الإعلان عن الدعم الكبير المزعوم من جانب المجتمع الدولي. وبالطبع، لا يمكن أن يكون هناك شك في العيوب التي تعتري هذه الحجج.

إننا نتعامل مع مثال واضح من النوع الثالث. ومن الصعب أن نفهم ما هي أهداف مقدمي مشروع القرار A/74/L.12/Rev.1 من وراء جعلنا نضيع وقتنا للسنة الثانية على التوالي في النظر في نص مسيَّس استفزازي قائم على التخمين والتكهنات وحقائق مشوهة. لقد قام سكان القرم بالاختيار منذ فترة طويلة. وتحت تهديد مجزرة دموية من القوميين الذين وصلوا إلى السلطة في عام ٢٠١٤، عادوا إلى الوحدة مع روسيا. وقد أظهر التاريخ مدى صواب هذا القرار وصدقه. وتعرض سكان دونباس الذين لم يطلبوا شيئا من كييف عدا النظر في مخاوفهم بشأن سياسات الحكومة الجديدة، للهجوم بالقنابل والقذائف وإطلاق الرصاص عليهم. وأدى الصراع الداخلي المستمر في أوكرانيا إلى مقتل وجرح أو تشويه الآلاف من الناس ونزوح ملايين اللاجئين أو المشردين داخلياً. ووفقا للعديد من التقديرات، فإن ما بين ٣ ملايين و ٤ ملايين أوكراني قد استقروا أو أجبروا على كسب رزقهم في روسيا وحدها. ولا تزال سلطات ”الميدان“ ورعاتها الغربيون يحاولون إخفاء هذه المأساة الوطنية بأكملها تحت ستار العدوان الروسي الوهمي.

يستند مشروع القرار هذا إلى أكاذيب صارخة وتأكيدات بأن الأمور في شبه جزيرة القرم مروعة وإلى ادعاءات بأن سكان القرم يرزحون تحت الاحتلال والضم الروسيين. ومما يكشف الأمور أنه من أجل ضمان عدم انتباه أي شخص بنفسه لعبثية دعاية ”الميدان“ هذه، تدعو إحدى فقرات مشروع القرار الدول الأعضاء إلى الامتناع عن زيارة القرم الروسي. وهذه خطوة بعيدة المدى لمقدمي مشروع القرار، لأن أي شخص يزور شبه جزيرة القرم يأتي بوجهات نظر واستنتاجات مختلفة تماما تسقط الفرضية الكاملة التي يقوم عليها مشروع القرار مثلما يسقط بيت من ورق. ويكفي أن نسأل العدد القياسي من السياح هذا العام، وهو ٧ ملايين زائر لشبه الجزيرة من بينهم مليون سائح من أوكرانيا عن انطباعاتهم. إنهم لا يخفون آراءهم ويعبرون عنها في المقابلات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.

قد يفضل المرء في الواقع عدم الإسهاب في تناول الإشاعات الكاذبة التي يتضمنها مشروع القرار الأوكراني، الأكاذيب تلو الأكاذيب. وحتى عنوانه يتضمن أكاذيب. ومشكلة عسكرة القرم غير موجودة. ولعلم الدول الأعضاء، وفقًا للاتفاقيات المبرمة بين روسيا وأوكرانيا قبل عام ٢٠١٤، كان لبلدنا الحق في نشر ما يصل إلى ٠٠٠ ٢٥ من الأفراد العسكريين في شبه الجزيرة. وفي الواقع، كان هناك فقط ٠٠٠ ١٢ منهم، مقابل ٠٠٠ ١٥ أوكراني. بل إن هناك عددا أقل منهم اليوم ونحن نبلغ المجتمع الدولي علنا بذلك.

إنني أشعر الآن بعدم الارتياح الحقيقي لحقيقة استدراج زملائي في هذه القاعة مرة أخرى من قبل البعثة الدائمة الأوكرانية إلى مشهد دعائي مسيَّس واستفزازي لا يحتاجه أحد. وأود أن أشير بالتحديد إلى البعثة الدائمة لأوكرانيا لأننا بصراحة لا نفهم الموقف الحقيقي لأوكرانيا. ويُعقد اجتماع لمجموعة نورماندي الرباعية في باريس في هذا اليوم بالذات، وقبله قام زملاؤنا الأوكرانيون بكل ما في وسعهم بالكلمات والأفعال لإرساء خلفية مواتية. وكان القصد من اعتماد مشروع القرار اليوم هو إعاقة المسار البناء لذلك الاجتماع. والحقيقة هي أن مقدميه بذلوا قصارى جهدهم لإظهار جميع الأمور المنسية التي كان الناخبون الأوكرانيون قد قرروا أن يضعوها جانبا من خلال تصويتهم باقتناع مُؤيدين للرئيس فولوديمير زيلينسكي وحزبه.

بالمناسبة، أثناء الاستعدادات لاجتماع باريس، سمعنا نحن وجميع الأشخاص المعنيين الكثير من الأمور الإيجابية والمشجعة من رئيس أوكرانيا نفسه. وعلى أي حال، فإن ما قاله لا يتوافق تمامًا مع الأكذوبة التي يقترح وفد أوكرانيا الآن أن تنظر الجمعية فيها. وفي نهاية المطاف، من الصعب أن يتجنب المرء التساؤل عن الطرف الذي يصدر الأوامر لزملائنا الأوكرانيين. هل هي

أوامر الشعب الأوكراني، الذي يدعم بقوة التقارب مع روسيا وإحلال السلام الداخلي في بلده أم أوامر حزب الحرب الذي لا يريد التخلي عن مواقفه وبالتالي إبقاء أوكرانيا في حالة من الفوضى والحرب الأهلية والبؤس والفقر؟

ولتمكين زملائنا من طرح هذه الأسئلة على أنفسهم، سنطلب طرح مشروع القرار الذي اقترحته أوكرانيا والدول الغربية وأتباعها للتصويت. ولأسباب مفهومة، فإننا ندعو إلى التصويت مُعارضين له. ولضمان عدم وجود أي شكوك بشأن الحجج الكاذبة لزملائنا الأوكرانيين، فإننا نحث الجميع على القدوم إلى القرم لرؤية ما يجري بأنفسهم. فليس لدينا نحن وشعب القرم ما نخفيه بل الكثير مما نفتخر به.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلدي التعبير عن موقفه من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.12/Rev.1، والمعنون ”مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف“.

إن وفد الجمهورية العربية السورية لا يزال يعتبر أن هناك ممارسات سلبية من قبل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتسبب في إساءة استخدام البند المعنون منع نشوب النزاعات المسلحة وذلك من خلال تقديم مشاريع قرارات مسيسة وغير توافقية، ومن خلال أيضا التمسك بنهج الإقصاء والتفرد وتجاهل آليات العمل المستقرة القائمة على عقد جلسات التشاور وعلى أخذ شواغل ومواقف الدول بعين الاعتبار ومنح الوقت الكافي للتوصل إلى مشاريع قرارات توافقية.

إن هناك اليوم جنوحا غريبا وخطيرا لدى بعض الدول الأعضاء نحو استغلال جدول أعمال الجمعية العامة في ممارسة الضغوط السياسية وتعميق الخلافات بين الدول، ولو كان ذلك على حساب إغراق جدول أعمالنا هنا بلا طائل، واستنزاف طاقات الأمم المتحدة ومواردها البشرية والمالية، بطريقة تقوض الأهداف والمقاصد الأساسية للميثاق.

وفي المحصلة فإن مشروع قرار مثل ذلك الوارد في هذه الوثيقة وأعني A/74/L.12/Rev.1، مثل مشروع القرار هذا هو انعكاس واضح لممارسات الاستقطابين السياسي والمالي وسبب مباشر لنشر الفرقة والخلاف، ولا يمكن اعتباره أبدا محاولة من مقدميه وداعميه لتحقيق السلام والأمن والتنمية في تلك المنطقة، وللجميع بدون استثناء أو تفرقة.

إن فهمنا القانوني وموقفنا السياسي في الجمهورية العربية السورية تجاه الوضع في جمهورية القرم، يستند إلى حقيقة أن نتائج الاستفتاء الذي جرى في تلك الجمهورية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، قد باتت تعكسها الأوضاع الحالية المستقرة في تلك المنطقة. ونؤكد مجددا على أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم مسيس وغير متوازن ولا يعكس الكثير من الحقائق والوقائع المتطورة والحالية. وبالتالي، فإنه لا يمكن لمثل مشروع القرار هذا أن يساهم في تحقيق استقرار الأوضاع في تلك المنطقة، بل وسيظل مشروع القرار هذا يسمح لبعض الحكومات باستغلال الوضع الحالي للعلاقات بين الجارين التاريخيين، الاتحاد الروسي وأوكرانيا، من أجل ممارسة المزيد من الضغوط السياسية على موسكو.

وهنا، لا بد من أن أشير إلى مؤتمر القمة الذي يعقده قادة رباعية نورماندي في باريس اليوم، وفي ذات التوقيت الذي نجتمع فيه هنا في الجمعية العامة. فهذا الاجتماع مثال واضح على منح الدبلوماسية التعددية فرصة لحل بعض الخلافات القائمة بين البلدين الجارين. وعلى هذا الأساس، ندعو مقدمي مشروع القرار هذا إلى مراجعة موقفهم وإلى منح فرصة حقيقية وجدية للدبلوماسية التعددية وعدم التسبب في تعميق الخلاف بين موسكو وكييف، بل وعدم جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة منصة لتصعيد التوتر عبر عرض مشاريع القرارات غير التوافقية هذه.

وختاما، إن موقفنا اليوم، المتمثل في معارضة تسييس عمل الجمعية العامة، إنما ينطلق من احترامنا للميثاق وللمعاهدات الدولية ومن التزامنا بصون قدسية قواعد العمل والإجراءات ومن حرصنا على عدم إقحام الجمعية العامة في مسائل مسيسة وعلى عدم إغراق جدول أعمالنا بقرارات غير توافقية، خاصة إذا كانت هذه القرارات لا تخدم حل الخلافات على الصعيدين الإقليمي والدولي ولا تسهم في صون السلم والأمن، سواء في تلك المنطقة أو في العالم. لذلك، فإننا سنصوت ضد مشروع القرار A/74/L.12/Rev.1 ونشجع الجميع على التصويت ضده أو الامتناع عن التصويت.

الرئيس بالنيابة: لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/74/L.12/Rev.1، المعنون ”مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/74/L.12/Rev.1: جزر مارشال، وليختنشتاين، ونيوزيلندا.

الرئيس بالنيابة: طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، زامبيا.

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، بوروندي، كمبوديا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، نيكاراغوا، الفلبين، الاتحاد الروسي، صربيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي.

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غرينادا، الهند، إندونيسيا، العراق، جامايكا، كازاخستان، كيريباس، الكويت، ليبيا، ماليزيا، ملديف، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، باراغواي، بيرو، قطر، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام،

تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فييت نام، اليمن.

اعتمد مشروع القرار A/74/L.12/Rev.1 بأغلبية ٦٣ صوتا مقابل ١٩ صوتا، مع امتناع ٦٦ عضوا عن التصويت (القرار ١٧/٧٤).

[وفيما بعد، أبلغ وفد زامبيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة: قبل أن أعطي الكلمة لمن يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن التعليلات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن سنغافورة، بوصفها بلدا صغيرا، ملتزمة التزاما عميقا بتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي. وتؤكد سنغافورة مبادئ احترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة واحترام السيادة وسيادة القانون. وتعارض سنغافورة ضم أي بلد أو إقليم، لأن ذلك يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

وتلاحظ سنغافورة أنه أدخلت عدة تغييرات على نص القرار الذي اتخذناه هذا العام بوصفه القرار ١٧/٧٤. وعلى الرغم من أن لدينا شواغل بشأن بعض العبارات المستخدمة في القرار، فإننا سنواصل تأييده كمسألة مبدأ لأنه يتصل أساسا بمسألة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وتعيد سنغافورة تأكيد وجهة نظرها الواضحة والثابتة بأنه يجب على جميع البلدان أن تتقيد بالقانون الدولي وأن تدعم الحق في حرية الملاحة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد توزيك (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تؤيد جمهورية بيلاروس التوصل إلى السلام واتفاق في أوكرانيا. إننا بالتأكيد لسنا غير مبالين بمصير الجيران الذين هم إخواننا وأخواتنا في أوكرانيا، وحل النزاع هناك أمر في غاية الأهمية. ولا يزال امتثال الطرفين لاتفاقات مينسك هو الأساس الوحيد المناسب لحل الأزمة. ونعتزم مواصلة بذل كل ما في وسعنا للمساعدة في عملية السلام، ونحن على استعداد لمواصلة تهيئة الظروف التي تمكّن من إجراء مفاوضات بالاستناد إلى منصة مينسك بأي شكل من الأشكال. ونود أيضا أن نشير إلى أن بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضم ممثلين عن بيلاروس، تؤدي دورا هاما في عملية التسوية. لقد صوتت بيلاروس ضد القرار ١٧/٧٤، الذي اقترحته أوكرانيا، فيما يتصل بموقفنا الثابت إزاء هذا النوع من الوثائق. إننا نعارض باستمرار إثقال جدول أعمال الجمعية العامة وهيئاتها المتخصصة بالمواضيع التي تخص بلدانا معينة وتُستخدم لإدامة مواجهة سياسية.

فلا يمكن للنظر في هذه القرارات في الأمم المتحدة إلا أن يزيد من حدة المواجهة وهو لا يساعدنا على حل مسائل محددة على أرض الواقع. إن قرار اليوم يزيد من حدة الخطاب السلبي ويقلل من إمكانيات إيجاد حل سلمي للحالة. ويفتقر القرار أيضا إلى الإشارات اللازمة إلى اتفاقات مينسك. ونرى أن من غير الممكن، من وجهة نظر عملية، أن نجلب لأوكرانيا السلام الذي طال انتظاره إلا بالحوار الحقيقي والمباشر وليس بالاتهامات الانفرادية التي يُدلى بها من على منبر الأمم المتحدة. ولذلك نؤيد جهود فريق الاتصال الثلاثي المعني بأوكرانيا وأفرقته الفرعية العاملة، التي تعقد اجتماعاتها بانتظام في مينسك. ونرحب بالجولة الأخيرة من المفاوضات التي تجري اليوم في باريس بصيغة نورماندي، ونأمل في أن تحقق نتائجها زخما إيجابيا من الآن فصاعدا.

السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يتكلم تعليلا للتصويت ليؤكد من جديد موقفه بشأن النزاع الروسي والأوكراني. ونحن نرى أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تسعى إلى حل المنازعات بالوسائل

السلمية من خلال الحوار السياسي المباشر في تعزيزٍ للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عملي للمسألة، والتي تم التوصل إلى اتفاقات بشأنها في مينسك عام ٢٠١٥ وأيدها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

ونظرا لوجود آلية دولية متفق عليها يدعمها مجلس الأمن، فإن معالجة النزاع مباشرة في الجمعية العامة يمكن أن يزيد من حدة الخلافات القائمة ويفاقم الانقسامات بين الدول الأعضاء بدلا من التوصل إلى حل فعال للمسألة. بل إن هذا الإجراء يمكن أن يقوض صيغة التسوية المتفق عليها والمعترف بها دوليا بشأن أوكرانيا. ونحن بحاجة إلى تعزيز الآلية المتفق عليها ثنائيا بالفعل.

إن موقفنا المبدئي هو تأييد التوصل إلى حل سلمي للنزاع بين أوكرانيا وروسيا. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذه المسألة يجب أن تحلها الدول المعنية؛ ولن تنجح أي حلول خارج هذا الإطار ما لم يؤيدها الروس والأوكرانيون على حد سواء.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ما فتئت إندونيسيا تعيد التأكيد في مناسبات عديدة سابقة على المبدأ الأساسي المتمثل في احترام ودعم سيادة ووحدة أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا. وبالنسبة لنا، فإن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية هو المبدأ الأساسي الذي يحكم العلاقات بين الأمم. ولذلك فإن إندونيسيا تعارض أي إجراء لضم أراضي أي بلد أو إقليم ذي سيادة، لأن ذلك يشكل انتهاكا واضحا للمبادئ المذكورة أعلاه وكذلك للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في شبه جزيرة القرم، ما فتئت إندونيسيا تشدد على أهمية الحوار والدبلوماسية بين الدولتين المعنيتين من أجل حل المشاكل المستمرة في شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، علاوة على أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف.

لقد امتنعت إندونيسيا عن التصويت على القرار ٧٤/١٧ لأننا مقتنعون بأن الحالة في أوكرانيا لا يمكن السعي لحلها إلا من خلال عملية تسوية سلمية، بما في ذلك الحوار السياسي المباشر. ونكرر التأكيد على ضرورة قيام جميع الأطراف بممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل إدارة الأزمة بروح المسؤولية واحترام القانون الدولي.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يزيد من تصعيد التوترات ويضر بالجهود السلمية الممكنة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ثابتا في التزامه باستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أننا لا نعترف بالضم غير القانوني من جانب الاتحاد الروسي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ولمدينة سيفاستوبول، ولا نزال ندين هذا الانتهاك للقانون الدولي. فهو يبقى تحديا مباشرا للأمن الدولي، مع ما له من آثار خطيرة على النظام القانوني الدولي الذي يحمي سلامة أراضي جميع الدول ووحدتها وسيادتها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتنفيذ الكامل لسياسته المتعلقة بعدم الاعتراف بالضم، بما في ذلك من خلال تدابير تقييدية. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى

إلى النظر في اتخاذ تدابير مماثلة لعدم الاعتراف، تمشيا مع القرار ٢٦٢/٦٨.

وتستمر عسكرة شبه جزيرة القرم في ترك آثار سلبية على الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود. ويدين الاتحاد الأوروبي قيام روسيا، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، بفرض الجنسية الروسية تلقائيا على سكان القرم وتجنيدهم في القوات المسلحة للاتحاد الروسي.

وقد أدت انتهاكات روسيا للقانون الدولي إلى زيادة خطيرة في التوترات في مضيق كيرتش وبحر آزوف. إن استخدام روسيا للقوة دون مبرر ضد أوكرانيا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ يذكرنا بالآثار السلبية التي خلفها الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم على الاستقرار الإقليمي.

وقد علم الاتحاد الأوروبي بالإفراج عن البحارة الأوكرانيين المحتجزين بصورة غير قانونية وبعودة السفن الثلاث التي احتُجزت قبل عام في البحر الأسود قرب مضيق كيرتش إلى أوكرانيا. وقد شدد الاتحاد الأوروبي مرارا على ضرورة امتثال روسيا لأمر المحكمة الدولية لقانون البحار المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٩ وإعادة السفن المحتجزة إلى أوكرانيا. ومع ذلك، شعرنا بخيبة أمل عميقة لدى قراءة تقارير عن الحالة التي أعيدت فيها السفن إلى مالكها الشرعي مجردة من عتادها.

ويدين الاتحاد الأوروبي بناء جسر كيرتش دون موافقة أوكرانيا، ما يشكل انتهاكا آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويتوقع الاتحاد الأوروبي من روسيا أن تكفل المرور الحر ومن دون عوائق عبر مضيق كيرتش من وإلى بحر آزوف، وفقا للقانون الدولي. وتخلف القيود غير القانونية المفروضة على هذا المرور آثارا اقتصادية سلبية على موانئ أوكرانيا في بحر آزوف والمنطقة بأسرها.

الرئيس بالنيابة: بذلك، نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٣١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.